

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي - تيسمسيلت -

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

عنوان المذكرة:

آليات التحليل المالي في تحديد المردودية و تطويرها في

المؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة: مؤسسة ENOF وحدة بطحة برج بونعامة (2013-2015)

مذكرة تخرّج تدرّج ضمن متطلبات نيل شهادة ماسترل م د في علوم المالية والمحاسبية

تخصص: مالية المؤسسة

إشراف الأستاذ:

- بونعجة سحنون

إعداد الطالبين:

- إدريسي فتحي

- كديد مهني

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أ/ بن غالية فؤاد
مشرفا	أ/ بونعجة سحنون
عضوا ممتحنا	د/ راجحي بو عبد الله

السنة الجامعية 2017 / 2018

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي - تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

آليات التحليل المالي في تحديد المردودية وتطويرها في

المؤسسات الاقتصادية

- دراسة حالة مؤسسة ENOF وحدة بطحة برج بونعامة (2013-2015) -

مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ل م د في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة -

تحت إشراف:

الأستاذ: بونعجة سحنون

من إعداد الطالبين:

إدريسي فتحي

كديد مهني

لجنة المناقشة:

رئيسا

الأستاذ: بن غالية فؤاد

مشرفا

الأستاذ: بونعجة سحنون

ممتحنا

الأستاذ: راجحي بوعبد الله

السنة الجامعية: 2017 / 2018

الإهداء

الحمد لله فالق الأنوار، وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي عملي هذا المتواضع إلى كل من ربّني وأنارت دربي وأعانني بالصلوات والدعوات،

إلى أغلى إنسان في الوجود أمي الحبيبة أطال الله في عمرها،

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه،

أبي العزيز أطال الله في عمره،

إلى من ترعرعت معهم إخوتي خاصة أخي الصغير: حمزة،

وإلى كل العائلة والأقارب

وإلى كل الأصدقاء والزملاء و إلى كل طلاب السنة الثانية ماستر خاصة مالية مؤسسة دفعة جوان

2018

وإلى كل معلمينا وأساتذتنا من الطور الابتدائي إلى الجامعي

إلى كل الأسرة الجامعية بالمركز الجامعي تيسمسيلت

إدريسي فتحي

الإهداء

إلى كل الساعين لتحرير قرار الأمة و
إرادتها ، لتمضي قُدما في إنهاء ضعفها و
كبوتهها ، شأنها أن تسود و تبعث مجدها و
رفعها
.....

إلى من أوجب الرحمان برهم و طاعتهم ،
و أجزل الثواب لمن رعاهم و أحسن عشرتهم
، إلى من أعلى الله قدرهم و مكانتهم ،
إلى أمي و أبي

إلى من شاطرنى حياتي حلوها ومرها
، إلى إخوتي وأخواتي الكرام بارك
الله فيهم .

وزملائي الأعزاء جزاهم الله خيرا ..

إلى كل من علمني أساتذتي الأفاضل
زادهم الله صحتا وأجرا ...

إلى كل من سقط سهوا من قلبي ...

كديد مهني

الشكر

نشكر الله تعالى على توفيقه لنا

نتقدم بعميق شكرنا وإمتناننا

إلى أستاذنا القدير الأستاذ: بونعجة سحنون

على تفضله بالإشراف على هذا البحث

وعلى ماقدمه لنا من آرائه القيمة ووقته الثمين

ونتقدم بالشكر إلى كل عمال المؤسسة ENOF وحدة بطحة الذين

زودونا بالمعلومات

كما نتقدم بالشكر إلى كل من حفزنا وساعدنا في إنجاز هذا البحث

سواء من قريب أو من بعيد

دون أن ننسى لجنة المناقشة التي تكرمت وقبلت مناقشة هذه المذكرة

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار	13
1-2	العوامل المؤثرة في المردودية	53
2-2	رسم بياني يوضح تحليل التعادل	70
1-3	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	76

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الميزانية المحاسبية (الأصول)	24
2-1	الميزانية المحاسبية (الخصوم)	25
3-1	الميزانية المالية المختصرة	29
4-1	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	32
5-1	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	33
1-2	معدلات المردودية المالية	60
1-3	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة جانب الأصول	84
2-3	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة جانب الخصوم	85
3-3	جدول حسابات النتائج للمؤسسة	85
4-3	رأس المال العامل من أعلى الميزانية	88
5-3	رأس المال العامل من أسفل الميزانية	88
6-3	حساب مختلف رؤوس الأموال	89
7-3	حساب احتياج رأس المال العامل	90
8-3	حساب الخزينة	91
9-3	حساب نسبة السيولة العامة	92
10-3	حساب نسبة السيولة المختصرة	92
11-3	حساب نسبة السيولة الجاهزة	93

قائمة الأشكال والجداول

93	حساب نسبة الديون إلى الأموال الخاصة	12-3
94	حساب نسبة الديون إلى الأصول	13-3
95	حساب قدرة التمويل الذاتي	14-3
95	حساب نسبة قدرة التمويل الذاتي	15-3
96	حساب معدلات المردودية التجارية	16-3
97	حساب معدلات المردودية الإقتصادية	17-3
97	حساب معدلات المردودية المالية	18-3
98	حساب الرافعة المالية	19-3
99	حساب مردودية النشاط	20-3
99	حساب نسب ربحية الإستثمارات	21-3
100	حساب معدل دوران الأصول	22-3
101	حساب معدل دوران الأصول الثابتة	23-3
101	حساب معدل دوران الأصول المتداولة	24-3
102	حساب نسب نمو المبيعات ونمو الأرباح	25-3

قائمة الرموز والإختصارات

قائمة الرموز والإختصارات:

الصفحة	الدلالة	الإختصار/ الرمز
35	رأس المال العامل	FR
37	احتياج رأس المال العامل	BFR
38	الخزينة	TR
60	المردودية المالية	ROE
61	مردودية إقتصادية	م إ
61	ديون	د
61	أموال خاصة	أخ
61	التكلفة المديونية	ف
62	نسبة الضريبة على الأرباح	ن ض أ
73	المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية	ENOF

قائمة الملاحق:

الصفحة	العنوان	الرقم
112	ميزانية المؤسسة (جانب الأصول) سنة 2014	1
113	ميزانية المؤسسة (جانب الخصوم) سنة 2014	2
114	جدول حسابات النتائج للمؤسسة سنة 2014	3
115	ميزانية المؤسسة (جانب الأصول) سنة 2015	4
116	ميزانية المؤسسة (جانب الخصوم) سنة 2015	5
117	جدول حسابات النتائج للمؤسسة سنة 2015	6

الملخص:

يعتبر التحليل المالي مجموعة من الوسائل والطرق التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات المالية للمؤسسة من أجل تقييم أداء المؤسسة وإتخاذ قرارات سليمة، ويستعمل التحلي المالي في مجالات التخطيط الإئتماني والتحليل الإئتماني والتحليل الإستثماري وتحليل تقييم الأداء، أما أساليب التحليل المالي فهناك أسلوب التحليل المقارن وأسلوب التحليل بالنسب المالية، وحتى تكون عملية التحليل ناجحة في المؤسسة يجب على المحلل إتباع مجموعة من الخطوات والمراحل، كما أن هناك شروط يجب أن تتوفر في معلومات المؤسسة حتى يتم القيام بعملية التحليل المالي .

أما المردودية فهي مقارنة النتائج التي تحصل عليها المؤسسة الإقتصادية بالإمكانات المتاحة والمتوفرة، ومن أنواع المردودية هناك المردودية التجارية، المردودية الإقتصادية والمردودية المالية. ومن خلال دراستنا للمؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية والمواد النافعة وحدة بطحة أردنا تقييم أداء المؤسسة ومعرفة المردودية التي حققتها، وذلك من خلال حصولنا على معطيات هذه المؤسسة والمتمثلة في القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، الوحدة الإقتصادية، القوائم المالية، المردودية، التمويل الذاتي

Résumé :

L'analyse financière est un ensemble d'outils qu'un analyste financier fait sur les états financiers d'une organisation afin d'évaluer la performance de l'institution et de prendre les décisions appropriées.

L'analyse financière est utilisée dans les domaines de la planification financière, de l'analyse de crédit, de l'analyse des investissements et de l'analyse de l'évaluation de la performance.

En ce qui concerne les méthodes d'analyse financière, il existe une méthode d'analyse comparative et une méthode d'analyse en ratios financiers: pour que l'analyse réussisse dans l'institution, l'analyste doit suivre une série d'étapes et prendre en considération un ensemble de conditions.

La rentabilité est la comparaison des résultats obtenus par l'institution économique avec les ressources disponibles et disponibles , l'un des types de

rentabilité est l'efficacité commerciale, la rentabilité économique et la rentabilité financière.

Grâce à notre étude de la Fondation nationale des produits non héréditaires et des matériaux bénéfiques, nous avons voulu évaluer la performance de la Société et la rentabilité qu'elle a atteinte en obtenant les données de cette institution représentées dans les états financiers.

Les mots clés : L'analyse financière , Unité économique, États financiers
Rentabilité, Autofinancement

الصفحة	العنوان
III	الإهداء
V	الشكر
VI	الملخص
IX	فهرس المحتويات
XII	قائمة الأشكال والجداول
XIV	قائمة الملاحق
XV	قائمة الرموز
أ - هـ	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل المالي	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
03	المطلب الأول: تعريف التحليل المالي ومقوماته
06	المطلب الثاني: نشأة التحليل المالي و العوامل التي ساعدت على تطوره
08	المطلب الثالث: أهمية و أهداف التحليل المالي
10	المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي
11	المطلب الأول: معايير التحليل المالي ووظائفه
13	المطلب الثاني: مجالات التحليل المالي وأساليبه
18	المطلب الثالث: مراحل التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه
22	المبحث الثالث: إعداد القوائم المالية وتحليلها
22	المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية
30	المطلب الثاني: إعداد جدول حسابات النتائج
34	المطلب الثالث: التحليل باستخدام التوازنات المالية والنسب المالية
43	الخلاصة
الفصل الثاني: قواعد التحليل المالي في تحديد مردودية المؤسسة	
45	تمهيد
46	المبحث الأول: ماهية المردودية

46	المطلب الأول: تعريف المردودية وخصائصها
48	المطلب الثاني: أهمية وأهداف المردودية
50	المطلب الثالث: العلاقة بين المردودية والملاءة والعوامل المؤثرة فيها
54	المبحث الثاني: قدرة التمويل الذاتي وأنواع المردودية والرافعة المالية
54	المطلب الأول: قدرة التمويل الذاتي
58	المطلب الثاني: أنواع المردودية
61	المطلب الثالث: الرافعة المالية
64	المبحث الثالث: تحليل المردودية عن طريق مؤشرات الأداء المالي و تحليل التعادل
64	المطلب الأول: تحليل المردودية عن طريق نسب الربحية
66	المطلب الثاني: تحليل المردودية عن طريق نسب النشاط والنمو
67	المطلب الثالث: تحليل التعادل
71	الخلاصة
الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية (وحدة بطحة)	
73	تمهيد
74	المبحث الأول: ماهية المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية والمواد النافعة
74	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة وأهدافها وأولوياتها
76	المطلب الثاني: تقديم الهيكل التنظيمي ومصالح المؤسسة
82	المطلب الثالث: نشاط المؤسسة
84	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها
84	المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسة
88	المطلب الثاني: التحليل عن طريق التوازنات المالية
91	المطلب الثالث: التحليل عن طريق النسب المالية
94	المبحث الثالث: حساب قدرة التمويل الذاتي ونسب المردودية
94	المطلب الأول: حساب قدرة التمويل الذاتي
96	المطلب الثاني: حساب معدلات المردودية وأثر الرفع المالي
98	المطلب الثالث: تحليل المردودية عن طريق مؤشرات الأداء المالي
103	الخلاصة
105	الخاتمة

110	المراجع
116	الملاحق

تمهيد:

تعتبر المؤسسة في الوقت الراهن وحدة أساسية لإنشاء و تكوين أي إقتصاد، بحيث نجدها تتأثر وتؤثر بالحيط الذي تنشط به وتستقر به، ولا يمكن العيش بمعزل عن التغيرات والتطورات المتسارعة الحاصلة في الحيط، سواء كانت هذه التغيرات مباشرة أو غير مباشرة في تأثيرها على حياة ونمو المؤسسة، ولهذا فإن للمتغيرات مساهمة كبيرة في بروز مفاهيم اقتصادية بالنسبة للجانب التسييري، مما يفرض على مسيري المؤسسات التأقلم معها وأخذها بعين الإعتبار لتحديد وضع المؤسسة ضمن محيطها وبين منافسيها استنادا على أساليب علمية مستخدمة في عمليات تحديد المردودية.

لطالما شكل التحليل المالي حيزا هاما ضمن اهتمام الباحثين والمختصين، حيث شهد هذا المجال تطورات كبيرة، وابتكار أدوات تحليلية متعددة ومتنوعة تتماشى مع هذا التقدم والتنوع الذي تشهده الساحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، التي تزيد من العرض أو الطلب على منتجات المؤسسة. فالتحليل المالي علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالمؤسسة وإخضاعها لدراسة تفصيلية دقيقة، وفي الأخير القيام بتقديم تقرير نهائي لوضعية المؤسسة، وهذا من أجل السعي نحو اتخاذ القرارات الرشيدة التي تعود بالفائدة على المؤسسة، مما يدفعنا للتركيز على معياري الكفاءة والفعالية، أي مدى قدرة هذه المؤسسة على استغلال الأمثل لمواردها وكدى تحقيق الأهداف المرجوة .

ولقد أصبح تحقيق المردودية في المؤسسات الإقتصادية تشكل عنصرا هاما في التسيير العقلاني للمؤسسات فهي عبارة عن عملية التنبؤ واكتشاف نقاط القوة والضعف، وبالتالي تبيان ما إذا كانت تتمتع بصحة مالية جيدة أم أنها في طريق الزوال.

ورغم هذه الأهمية نجد معظم المسيرين أو المديرين في المؤسسات يهتمون هذا الهدف الأساسي ولا يحملون أنفسهم في التركيز على تحليل القوائم المالية باعتبارها المادة الأولية للتشخيص المالي في معرفة أسباب ضعف معدلات المردودية في المؤسسات.

طرح الإشكالية:

مما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

مامدى مساهمة أساليب التحليل المالي في تقييم المردودية في المؤسسات الاقتصادية؟

وللتعمق أكثر في هذا الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماهو التحليل المالي؟

2- ماذا يقصد بمردودية المؤسسة؟

3- ماهي الأساليب التي يستخدمها التحليل المالي في تقييم مردودية المؤسسة؟

الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة، ارتأينا أن نقوم بصياغة الفرضيات التي يبنى عليها البحث، من أجل التأكد من صحتها:

1- يمكن القول أن التحليل مالي هو وسيلة يقوم بها المسير في المؤسسة من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة .

2- يمكن تعريف المردودية أنها النتائج والأرباح التي تحققها المؤسسة من استخدام إمكانياتها المتاحة.

3- في التحليل المالي يتم استخدام أسلوب النسب المالية في تقييم مردودية المؤسسة.

مبررات اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى الأهمية التي يكتسبها من معلومات ومعطيات سمحت باختيار هذا الموضوع، ونوجزها في مايلي:

1- الرغبة الشخصية للتعرف والإحاطة بهذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها

2- الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه.

أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث لتحقيق أهداف عديدة و معينة:

- 1- الهدف الأساسي من هذا البحث هو التعرف على أهمية التحليل المالي والأساليب المستخدمة
- 2- تقديم نظرة عن المردودية وإبراز أهميتها
- 3- كيفية معرفة مردودية التي تحققها المؤسسة عن طريق أساليب التحليل المالي

حدود الدراسة:

1- الحدود المكانية: يسعى هذا البحث إلى دراسة أساسيات التحليل المالي لمعرفة المردودية، فقمنا بدراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية الغير الحديدية والمواد النافعة بوحدة بطحة التي تقع ببلدية برج بونعامه ولاية تيسمسيلت، حيث قمنا بزيارة متكررة لهاته المؤسسة من أجل التزود بالمعلومات

2- الحدود الزمانية: تنحصر الدراسة التي قمنا بها في المؤسسة من سنة 2013 إلى سنة 2015 وبالتالي الفترة تمثل الحدود الزمنية هي ثلاث سنوات.

منهج البحث:

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على الأسلوب الوصفي والأسلوب التحليلي، ففي الجانب النظري تم الإعتماد على الأسلوب الوصفي لدراسة و وصف مختلف البيانات المتعلقة بالموضوع، أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على الأسلوب التحليلي من خلال التعمق في الموضوع من خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة محل الدراسة وكذا تحليل قوائمها المالية.

الدراسات السابقة:

تكتسي الدراسات السابقة بالنسبة لأي بحث علمي أهمية كبيرة لأنها تعد المرجعية العلمية التي يستند إليها البحث الحالي في تحديد مسارات انطلاقه وتوضيح الجوانب التي يعالجها

1- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير.

توصلت هذه الدراسة على أن المؤسسة تحتفظ بقدر كافي من السيولة وهي تعتبر على أموال مجمدة يجب المؤسسة استثمارها في مجالات أخرى، إذ أن المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها يجب عليها التخلي عن الإستثمارات الزائدة إن كانت هناك أصول زائدة، أو استغلالها إن كانت غير مستغلة .

كانت هذه الدراسة تدور حول إن كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها، ونستنتج من هذه الدراسة أن تقييم الأداء داخل المؤسسة يشمل جوانب متعددة فهو لا ينحصر فقط في الجانب المالي.

2- طير الويزة وسايجي باهية فريال، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر 02 في المحاسبة والتدقيق، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج بالبويرة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2015/2014.

توصلت هذه الدراسة إلى أن التحليل المالي عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم المؤسسات، فتحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية، بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط القوة والضعف المؤسسة.

3- الجوزي غنية، أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطورها، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012-2011

توصلت هذه الدراسة أن المستثمرون الماليون داخل بورصة الأوراق المالية يقومون باتخاذ قرارات تدخل في إطار تسيير حوافظهم الإستثمارية معتمدين على تقييم المؤسسات (الأسهم) ومردودية أوراقها المالية، وتتم عملية التقييم عن طريق التحليل الفني والتحليل الأساسي

تقسيمات الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول والثاني نظريين، أما الفصل الثالث فهو يتعلق بالجانب التطبيقي:

1- الفصل الأول قمنا بتسليط الضوء على الإطار النظري للتحليل المالي وينقسم إلى ثلاث مباحث تطرقنا فيها إلى ماهية التحليل المالي، استعمالات التحليل المالي، وتحليل القوائم المالية

2- الفصل الثاني يتعلق بقواعد التحليل المالي في تحديد المردودية، وينقسم إلى ثلاث مباحث تطرقنا فيها إلى ماهية المردودية، قدرة التمويل الذاتي ونسب المردودية، وتحليل المردودية عن طريق النسب المالية.

3- الفصل الثالث يمثل الجانب التطبيقي حيث خصص لدراسة ميدانية في المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية الغير الحديدية والمواد النافعة وحدة بطحة، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تتمثل في ماهية الشركة، عرض القوائم المالي للمؤسسة وتحليلها، و حساب قدرة التمويل الذاتي ونسب المردودية.

تمهيد:

إن كبر حجم الشركات وتعددتها وانفصال الإدارة عن الملكية، وتعدد الأطراف التي لها علاقة مع نشاط الشركات جعل تلبية إحتياجات المستخدمين من المعلومات الخاصة يتطلب إجراء بعض الدراسات والتحليل للقوائم للشركة محل الدراسة، وتتزايد يوماً بعد يوم أهمية التحليل المالي في عالمنا المعاصر بسبب تعاظم دور أسواق رأس المال وتعدد وتنوع الأدوات المالية المتداولة فيها ودخولها في ما يعرف بالعولمة وزيادة حدة المنافسة، فالتحليل المالي يعد من أهم وسائل التخطيط والرقابة المالية أي تحليل القرارات المالية من الناحية الرقمية، كما هو ظاهر في شكل الحسابات الختامية.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

- المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

- المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي.

- المبحث الثالث: إعداد القوائم المالية وتحليلها.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي حيث انه يقوم بدراسة وتقييم نشاط المؤسسة كما أن له أهمية كبيرة في المؤسسات الإقتصادية وله أهداف يسعى إلى تحقيقها، ويعتبر التحليل المالي من المواضيع التي تتناولها الدراسات الإقتصادية والإهتمام بها فهي في تطور مستمر عبر السنوات.

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي ومقوماته.

إن التحليل المالي يعد من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحديد وتقييم البدائل الإستراتيجية المختلفة وذلك بتمكين إدارة المؤسسة من إستغلال الفرص المتاحة، كما ان هناك شروط واعتبارات يجب مراعاتها عند القيام بعملية التحليل.

أولاً: تعريف التحليل المالي وخصائصه.

هناك عدة تعاريف للتحليل المالي نذكر منها مايلي :

- يمكن تعريف التحلي المالي بأنه: " دراسة القوائم المالية بعد تبويبها بإستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الإرتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات وإشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشأة وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل إتخاذ القرارات الإدارية السليمة".¹

- التحليل المالي هو عبارة عن الأساليب والطرق الإحصائية والرياضية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات المالية والكشوف المحاسبية من أجل تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه الوضعية المالية في المستقبل المنظور، والتحليل المالي هو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات.²

- يقصد بالتحليل المالي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية إتخاذ القرارات.³

¹ منير شاكر وأخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص10

² شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً لمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص10

³ حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص118

- يمكن تعريف التحليل المالي كذلك بأنه: "عملية دراسة وتحليل منظمة للبيانات والمعلومات المتاحة الحالية والتاريخية حول المشروع، من خلال القوائم المالية ومصادر أخرى، باستخدام أساليب وأدوات رياضية وإحصائية للحصول على دلالات ومؤشرات إضافية، تساعد في تقييم أداء الحالي للمشروع واستشراف الوضع المستقبلي.¹

- ويقصد بالتحليل المالي تشغيل البيانات المالية للحصول على المعلومات التي يمكن إستخدامها في ترشيد قرارات التمويل والإستثمار ، سواء كان متخذ القرار ممثلاً في المدير المالي أو مستثمر خارجي .²

- التحليل المالي هو عملية معالجة البيانات المتاحة من منشأة ما لأجل الحصول على معلومات تستخدم في عمليات إتخاذ القرارات الإدارية المالية للإستثمار والتمويل، وفي تقييم أداء المنشأة في الماضي والحاضر وتشخيص المشكلة الحالية والمستقبلية وحلها .³

- يعرف التحليل المالي كمجموعة الطرق التي تساعد البحث عن شروط تحقيق التوازنات المالية على المدى المتوسط والطويل للمؤسسة، وبالتالي إعطاء حكم على أفاقه المستقبلية، وهو مجموعة التقنيات التي تساعد المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة من أجل إعداد تكهنات مسبقة لتطورها وبالتالي اقتراح إصلاحات وتقويمات في حالة الضرورة، أما المحلل المالي هو عبارة عن إختصاصي في التحليل المالي إذ تتمثل مهمته في متابعة قيم قطاع أو مجموعة من القطاعات الإقتصادية، وكذا إعداد دراسات ميدان البورصة.⁴

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج التعريف التالي :

التحليل المالي هو عملية منظمة تستخدم أساليب وطرق رياضية على المعلومات والبيانات المالية والمحاسبية لتقييم أداء المؤسسة ومعرفة وضعيتها المالية من أجل إتخاذ قرارات مناسبة .

¹ محمد المبروك أبوزيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، رياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص21

² عاصف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، إسكندرية، مصر، 2008، ص453

³ عبد الله إبراهيم نزال، الإدارة المالية العامة والمالية الدولية، مؤسسة النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص31

⁴ خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع ، بوزريعة، الجزائر، 2013، ص47

وتتمثل خصائص التحليل المالي فيما يلي:¹

- هو عملية تحويل البيانات الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لإتخاذ القرارات.
- يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية وليس فقط النشاطات المالية.
- هو نشاط مستمر في المؤسسة.
- يميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.
- لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد إلى الميزانية وقوائم الدخل.

ثانيا: مقومات التحليل المالي.

كي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط يجب مراعاتها، ويمكن حصر مقومات التحليل المالي فيما يلي:²

1- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصادقية أو الموثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملاءة من جهة أخرى.

2- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا يتناسب مع أهداف التحليل المالي، كما أنه يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى للأهداف التي يسعى إليها.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة عليه مراعاة مايلي:

- أن يكون لدى المحلل المالي خلفية تامة عن الشركة المماثلة للشركة محل الدراسة، والتي تعمل معها في نفس المجال

- على المحلل المالي أن يأخذ في اعتباره منذ البداية عدم كفاية القوائم المالية في إعطاء صورة كاملة عن حالة المشروع

- على المحلل المالي أن يدرك أن استخدام أداة واحدة من أدوات التحليل المالي لدراسة وتحليل القوائم المالية للشركة، قد تكون غير كافية ومضللة في بعض الأحيان للنتائج وبالتالي فإنه من الخطورة الإقتصار على وسيلة واحدة في التحليل المالي للخروج باستنتاجات عامة.

¹ صخري جمال، التحليل المالي كأداة لإتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة قصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم

الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2013، ص11

² محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص3

- من المفيد للمحلل أن تكون له معرفة مسبقة عن طبيعة ونوعية العلاقة بين الشركة والمجتمع الذي تعمل به الشركة، حيث أن العلاقة السلبية مع المجتمع قد تحد بشكل مباشر أو غير مباشر من نشاطات الشركة وقدرتها على الإستمرار والتوسع والعكس صحيح.¹
- أن تتوفر لدى المحلل المالي خلفية عامة عن المنشأة ونشاطها والصناعة التي ينتمي إليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية.
- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل المالي وكذلك المتغيرات الكمية والكيفية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.
- أن لا يقف المحلل عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المشروع بل يسعى إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.
- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره المحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منه.²

المطلب الثاني: نشأة التحليل المالي والعوامل التي ساعدت على تطوره.

إن التحليل المالي هو وظيفة من وظائف الإدارة المالية كما أن هناك ظروف أدت إلى نشأته وكذلك عوامل ساعدت على تطوره عبر الزمن .

أولاً : نشأة التحليل المالي .

يعتبر التحليل المالي وليدا للظروف التي نشأت مطلع الثلاثينات من هذا القرن، وهذه الفترة تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، و الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات الغش والخداع التي مارسها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة الأمر الذي أضرب بالمساهمين والمقرضين على حد سواء، وأدى بالمشروع إلى التدخل وفرض نشر المعلومات المالية عن هذه الشركات وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة وهي وظيفة التحليل المالي .³

¹ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص23ص24

² محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص4

³ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة العربية الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009، ص

ويرجع نشأة التحليل المالي كأداة إلى إبتهاين، الأول مصرفي حيث أن التوسع في التسهيلات الإئتمانية في نيويورك عام 1895 أدى إلى ضرورة تقديم بيانات مكتوبة حول الأصول والخصوم عن طلب التسهيلات المصرفية، وفي عام 1907 تمت التوصية بإستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع الشركة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الإئتمانية .

أما الإبتها الثاني فقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي بوجود فكرته كأداة إلى فترة الكساد الأعظم عام 1929 ، والتي كانت نتائجه إفلاس العديد من الشركات، وهذا الفشل أدى إلى ضرورة معرفة أسباب التي أدت إلى ذلك.¹

ثانيا: العوامل التي ساهمت في نشأة التحليل المالي.

تتمثل العوامل التي ساهمت في نشأة التحليل المالي فيما يلي:

1- التطور الصناعي الكبير:

لقد أدى التطور الصناعي الكبير إلى ظهور الحاجة إلى رأس مال ضخمة من أجل إنشاء الصناعة وتجهيزها، وهذا يتطلب توفير مبلغ كبير من الاموال، وعجزت المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص على توفيرها وكان لابد من ظهور شركات المساهمة للتغلب على مشكلة توفير الأموال، وبالتالي تم الفصل بين الإدارة والملكية أي أصبح من الضروري الإعتماد على طبقة مهنية من المديرين تدير الوحدات نيابة عن المساهمين، ولقد أدى هذا إلى ضرورة تقييم أداء المديرين وبالتالي زاد اهتمام المساهمين بالقوائم التي توفر الفرصة في تقييم الأداء المالي لهؤلاء المديرين²

2- التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:

إن نجاح واستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين، لذلك فقد تدخلت الحكومات من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكن

¹ عدنان تايه النعيمي و أرشد فؤاد التميمي، الإبتهاات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني الأساليب والأدوات والإستخدامات العلمية، الطبعة الثانية دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2008، ص 17.

² منير شاكر وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص 8

تتضمن حماية المستثمرين كما نصت التشريعات أيضا بكيفية عرض البيانات بالقوائم المالية لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، مما يساعد ذلك إلى تحليل تلك القوائم المالية.¹

3-الإئتمان:

لقد دفع إنتشار أسلوب التمويل القصير الأجل البنوك التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الإئتمان، ولذلك ظهرت الحاجة إلى ضرورة تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تتوصل البنوك وحدات خاصة مهمتها القيام بتحليل قوائم المالية للمؤسسات التي تطلب القرض.

4-أسواق الأوراق المالية:

تتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف تعرضا للمخاطر ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمرتقبون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، وإرضاء هؤلاء المستثمرين تقوم الأسواق المالية بتحليل حسابات تلك المؤسسات لتحديد مدى قوتها أو ضعفها، وعلى ضوء تلك النتائج يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.²

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي.

إن التحليل المالي يلعب دور الوصل بين مختلف الأطراف المتعاملة مع الشركة حيث يعمل كل طرف على تحقيق مجموعة من الأهداف، وتكتسي نتائج عملية التحليل أهمية كبيرة في المؤسسات الإقتصادية.

¹ طير الويرة وسايغي باهية فريال، فعالية التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسة، مذكرة ماستر، جامعة العقيد أكلي أولحاج، البويرة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2015/2014، ص7

² اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2015/2014، ص7

أولاً : أهمية التحليل المالي .

يعد التحليل المالي أحد أهم الوسائل الإدارية المالية المتقدمة التي تلجأ إليها لتقييم قراراتها المختلفة وتمثل أهمية التحليل المالي:¹

- يعتبر وسيلة الإدارة المالية في تقييم الوضع المالي والوضع النقدي
- يساعد في تمكين الإدارة في رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية
- يساعد في إكتشاف الفرص الإستثمارية الجديدة
- يوفر مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط الإقتصادي في رسم الأهداف المالية والإقتصادية والإجتماعية على مستوى شركة الأعمال
- يساعد الإدارة في تحديد المشاكل التقنية والإقتصادية والمالية
- يتناول مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة

ثانياً : أهداف التحليل المالي .

للتحليل المالي أهداف يسعى إلى تحقيقها ، نذكر منها مايلي :²

- معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة
 - تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الإقراض
 - تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة
 - الحكم على كفاءة الإدارة
 - معرفة الإتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة
 - تقييم جدوى الإستثمار في المؤسسة
 - الإستفادة من المعلومات المتاحة لإتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم
 - معرفة وضع الشركة في قطاعها
- وهناك أهداف أخرى هي:³

- تقييم نتائج قرارات التمويل والإستثمار

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص117

² محمد مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص239

³ عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص21 ص22

- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية
 - التنبؤ بإحتمالات الفشل الذي يواجهه الشركة
 - يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذ القرار
 - تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها
- ويهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع ، وعليه يمكن حصر أغراض التحليل المالي في الجوانب التالية :¹
- تقييم ربحية المشروع
 - تقييم المركز المالي للمشروع
 - تقييم المركز الإئتماني للمشروع
 - تقييم مدى كفاءة سياسة التمويل
 - تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم
 - تقييم المركز التنافسي للمشروع
 - تقييم قدرة المشروع على الإستمرارية (الفشل المالي)
 - إستنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات التخطيط والرقابة لتقييم الأداء

المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي.

هناك العديد من الجهات التي تهتم بالوضع المالي للمنشأة ومن وجهة نظر مختلفة، وبالتالي يمكن استخدام التحليل المالي لأغراض متعددة، وهناك منهجية وطرق يتبعها المحلل المالي من أجل قيام بعملية التحليل تكون ناجحة ومرتبة.

¹ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص03

المطلب الأول: معايير التحليل المالي ووظائفه.

معايير التحليل المالي هي عبارة عن أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم على كفاءة وملائمة نسبة معينة أو رقم ما، كما أن للتحليل المالي وظائف يقوم بها لمساعدة إدارة المؤسسة لاتخاذ أفضل القرارات المناسبة.

أولاً: معايير التحليل المالي.

هناك أربعة معايير للتحليل المالي هي: المعايير المطلقة، المعايير التاريخية، المعايير المستهدفة والمعايير الصناعية.

1- المعايير المطلقة (النمطية):

المعايير المطلقة هي حالة متفق عليها بأنها تمثل الصيغة المثالية لحدث معين، وهو بذلك يمثل خاصية متأصلة يأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المؤسسات ويقاس به تقلبات الواقعية ويعود الاستخدام القليل لهذا المعيار إلى ابتعاده عن متطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات ويمكن اللجوء إلى هذا المعيار عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب المحققة.¹

2- المعايير التاريخية:

المعايير التاريخية هي المعايير التي تعتمد على النتائج التي حققتها الوحدة الاقتصادية خلال فترة أو فترات زمنية ماضية (تاريخية)، حيث يعتمد المحلل المالي على مقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها عن الفترة المالية المعنية بالنتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة أو الفترات المالية السابقة في سبيل تفسير النتائج وإعطاء الحكم على النتائج المحققة عن أية علاقة رياضية يمكن أن تنشأ بين البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية.

3- المعايير المستهدفة (الوضعية):

المعايير المستهدفة هي تلك المعايير التي تضعها الوحدة الاقتصادية المعنية وتخطط للوصول إليها في ضوء إمكانياتها المادية والبشرية المتاحة، ويجب على الوحدة الاقتصادية أن يكون تخطيطها سليماً ودقيقاً لكي

¹ اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 16 ص 17

تكون عملية المقارنة مع النتائج المتحققة سليمة ودقيقة أيضا، ومن أمثلة المعايير المستهدفة التي يمكن أن تخطط لها الوحدة الاقتصادية أساليب الموازنات والتكاليف المعيارية.¹

4-المعايير القطاعية (الصناعية):

المعايير الصناعية هي المعايير التي تكون عن طريق نسب مأخوذة لمجموعة كبيرة من الشركات التي تنتمي إلى صناعة واحدة عن فترة زمنية محددة، ويفيد هذا المعيار عند مقارنة النسب الخاصة بالشركة موضع الدراسة لمعرفة المركز النسبي للشركة ومقارنته مع معدل الصناعة من أجل تقييم أداء الشركة، فهي إما تكون ضمن المعدل السائد أو أعلى من هذا المعدل أو أقل، وحتى تكون المقارنة بموجب هذا المعيار ناجحة يلزم توفر الخصائص التالية:

- أن تكون الشركات موضوع الدراسة تابعة لصناعة واحدة و تكون ذات حجم مماثل
- أن تستخدم الأسس والأساليب المحاسبية نفسها وأن يتم عرض هذه البيانات أنماط موحدة
- أن تنتمي هذه الشركات إلى منطقة جغرافية واحدة.²

ثانيا: وظائف التحليل المالي.

- تمثل الوظيفة الأساسية للتحليل المالي في توجيه المستثمرين لإتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح والفائدة، ومن بين هذه القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي:³
- اتخاذ قرارات استثمارية : حيث أن قرار الإستثمار يحدد هيكل الإستثمارات قصيرة وطويلة الأجل وخطر الأعمال .
 - اتخاذ قرارات التمويل : إذ أن قرارا التمويل يحدد هيكل التمويل و المزيج التمويلي وتكلفة رأس المال .

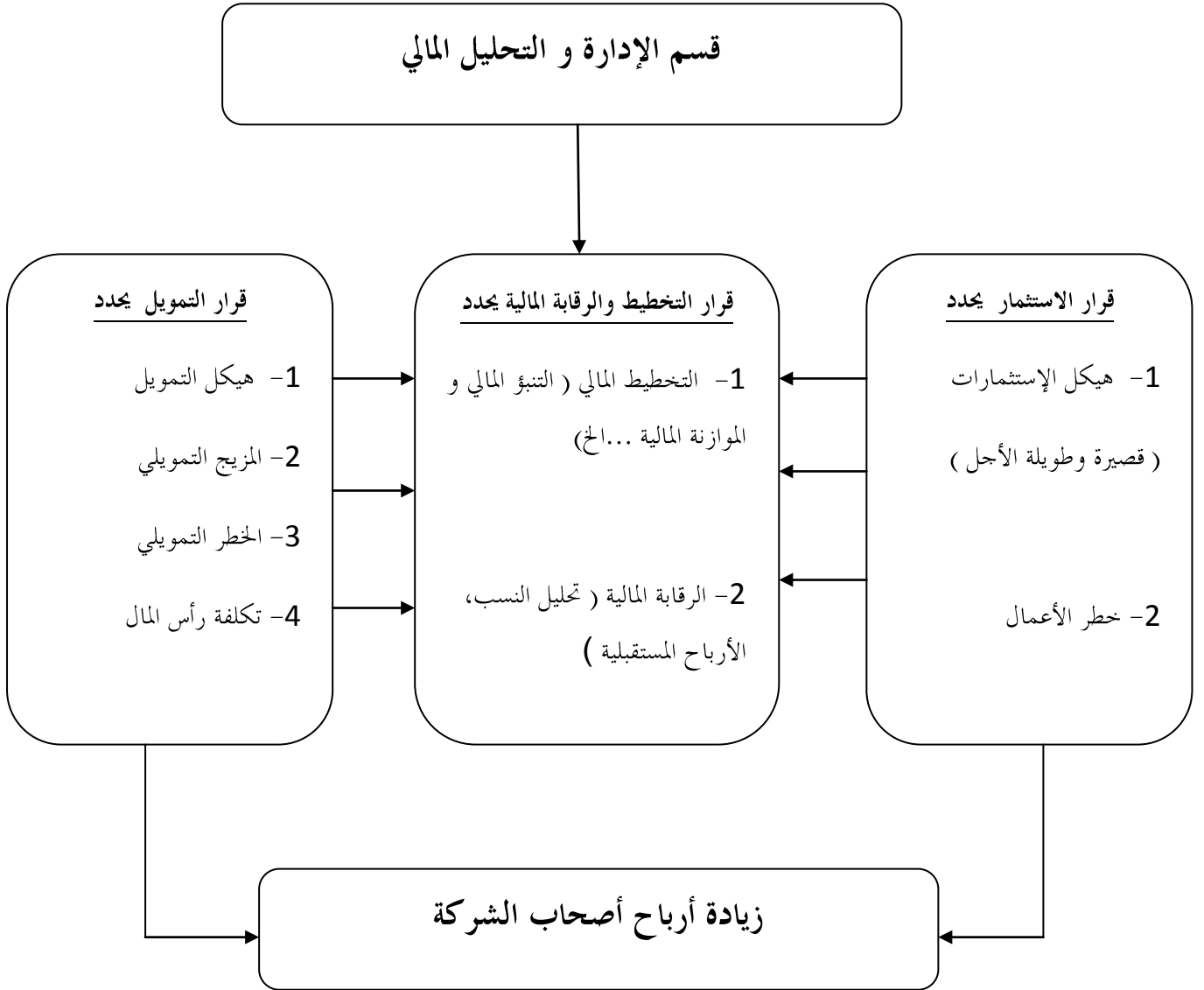
¹ قاسم محسن الحبيطي وزياد هاشم يحيى، تحليل ومناقشة القوائم المالية، الطبعة الأولى، شركة الشريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، صيد بيروت لبنان، 2011، ص82 ص83

² فضيل لحسن، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي، رسالة ماجستير، جامعة حسينية بن بوعلوي، شلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2011، ص68

³ أوراغ حولة، مساهمة التحليل المالي للميزانية في إتخاذ قرارات مالية، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، 2015/2016، ص14

– اتخاذ قرار التخطيط والرقابة: حيث يحدد قرار التخطيط والرقابة المالية تحليل النسب والأرباح المستقبلية.

الشكل (1-1): وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار



المصدر : أوراغ خولة، مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016، ص14

المطلب الثاني: مجالات التحليل المالي وأساليبه.

هناك مجالات عديدة للتحليل المالي سواء كانت لأغراض إدارة المنشأة أو لغرض جهات أخرى تكون خارج المنشأة، أما أساليب التحليل المالي فهي مجموعة الطرق التي يعتمد عليها حسب الهدف الذي يسعى المحلل أو المنشأة تحقيقه.

أولاً: مجالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي في مجالات عديدة أهمها: التخطيط المالي، التحليل الائتماني، التحليل الإستثماري تحليل تقييم الأداء وتحليل بعض الحالات الخاصة.

1-التخطيط المالي:

التخطيط المالي هو نشاط متواصل ومستمر، وهو يؤشر كل من نمو المنشأة وأدائها واستثماراتها واحتياجاتها للأموال خلال مدة زمنية محددة، التي يمكن أن تمتد إلى ثلاث أو خمس سنوات، ويهدف التخطيط المالي إلى:

- مساعدة المنشأة في تقدير احتياجاتها المالية المستقبلية وضمان توفير الأموال الكافية عند ظهور الحاجة لها.
- تصميم الفاعل للهيكل المالي للمنشأة عن طريق تحديد المزيج الأمثل من مصادر التمويل.
- تأطير السياسات والإجراءات لتنسيق جهود الأفراد ووحدات العمل ومراقبتها بالشكل الذي يضمن تحقيق الأهداف التنظيمية.¹

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات المالية الدقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة وتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط، ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.²

2- التحليل الائتماني:

يهدف التحليل الائتماني إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقرض (المدين)، وبالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم.

3- التحليل الإستثماري:

يعتبر التحليل الإستثماري من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدهم.³

¹ عدنان تايه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص169 ص170

² اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص07

³ طبر الويز، مرجع سبق ذكره، ص13

4- تحليل تقييم الأداء:

تحليل تقييم الأداء هي عبارة عن عملية تحليل إنتقادي شامل للخطط والأهداف، واستخدام الموارد المالية والبشرية والمادية أحسن استغلال وأعلى كفاءة بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسومة، وتسمح عملية تقييم الأداء في المؤسسة من تحديد الإنحرافات الناشئة ليتمكن المسيرين من اتخاذ قرارات تصحيحية وتفاذي تلك الإنحرافات في المستقبل.¹

وتعتبر تحليل تقييم الأداء من أدوات التحليل المالي مثالية للمؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها، والإتجاهات التي تتخذها في النمو وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى ومن الجدير أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين.

5- تحليل بعض الحالات الخاصة:

من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها، التصفية والإنضمام والإندماج والشراء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، والأصول والخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والإستشاري والإئتماني والسوقي لكل مؤسسة، لما يترتب على هذه الحالات الخاصة من اختفاء شخصية بعض المؤسسات وظهور شخصيات جديدة وتغيير وتبديل على هيكل المالي الأساسي لكل مؤسسة.²

ثانيا: أساليب التحليل المالي.

يعتبر أساليب التحليل المالي مجموعة من الوسائل والأدوات تمكن المحلل المالي من الحصول على المعلومات وتقييمها، وهناك أسلوب التحليل المقارن وأسلوب التحليل عن طريق النسب المالية.

1- أسلوب التحليل المقارن:

يعد أسلوب التحليل المقارن للقوائم المالية أحد الأساليب التي يستخدمها المحلل المالي لدراسة وضعية مشروع، ووفقا لهذا الأسلوب فإن المحلل المالي يأخذ ميزانيتين عموميتين أو أكثر أو يأخذ قائمتي دخل

¹ بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم أداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم

الإقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، 2009/2008، ص 72

² اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 8

للمشروع فتمت المقارنة بهدف استنتاج التغيرات سواء كانت إيجابية لصالح المشروع أو سلبية في غير صالحه،¹ وهناك تحليل مالي أفقي وتحليل مالي رأسي (عمودي):

أ- **التحليل الأفقي**: بموجب هذا النوع من أنواع التحليل المالي المقارن يقوم المحلل المالي بدراسة التغيرات التي حدثت لعناصر القوائم المالية في فترة مالية معينة مقارنة مع فترة مالية سابقة، حيث يقوم المحلل المالي باستخراج قيمة التغير في كل عنصر من عناصر القيمة المالية وإيجاد نسبة هذا التغير إلى فترة مالية سابقة (التي تعتمد في عملية المقارنة)، وذلك في سبيل معرفة الإتجاه العام للعنصر والحكم على التغير في ضوء هذا الإتجاه.²

يتم اتباع التحليل الأفقي كمؤشر لفحص الأداء حيث يمكن للشركة أخذ فترة زمنية معينة وإجراء التحليل لكل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وذلك من خلال طرح أي بند في قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي (السنة الحالية) من السنة السابقة وتقسيمها على بند السنة السابقة وهي تقيس التغير في البند بالزيادة والنقصان، حيث أنه هناك:³

- مقارنة أفقية لقوائم الشركة نفسها لسنة مالية مع قوائم مالية لنفس المنشأة في سنة أو سنوات أخرى وهذا الأسلوب يعطي للقارئ تصورا عن وضع كل مفردة من مفردات القوائم المالية في كل فترة.
- مقارنة أفقية لقوائم الشركة مع شركات أخرى في سنة مالية أو سنوات مالية أخرى، إما بشكل فردي أو بشكل متوسط.

ب- **التحليل الرأسي (العمودي)**: هي طريقة لمقارنة أرصدة حسابات الشركة ضمن السنة الواحدة وهي تنطبق على كل من الميزانية العمومية وقائمة الدخل، وينتج التحليل الرأسي من القوائم المالية العادية شائعة الحجم التي تقيس كافة الحسابات بواسطة مقدار حجم الشركة عموما وتسمح للمستثمرين والدائنين بتحديد أهمية كل حساب في الشركة لمقارنتها بأهميتها بالشركات الأخرى.⁴

¹ عبد الله ابراهيم نور وآخرون، أصول المحاسبة المالية، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص297

² قاسم محسن الحبيطي وزيايد هاشم بجي، مرجع سبق ذكره، ص95 ص96

³ فارس ناصيف وغسان سالم طالب، مبادئ المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص141

⁴ نضال محمود الرمحي، المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2013، ص50

ويسمى التحليل الرأسي أيضا بالتحليل العمودي المطلق أو التحليل المالي الساكن، ويرتكز على دراسة القوائم المالية من خلال ربط علاقات بن عناصرها وأجزاءها في شكل نسب ذات دلالة يعطينا فكرة عن أداء المؤسسة ولكنه لا يأخذ في الإعتبار تطورها وأدائها مع الزمن مقارنة بالمنافسين وتأثير طبيعة النشاط على بعض النسب المالية.¹

2- أسلوب التحليل بالنسب المالية:

أسلوب التحليل بالنسب المالية هو عبارة عن أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية، أو هي عبارة عن العلاقة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عناصر أخرى) وتكون هذه العلاقة بشكل نسب مئوية أو بشكل كسر بسيط أو كسر عشري.²

والنسب المالية الجيدة تتسم بالخصائص التالي:³

- سهولة استخراج بنودها
- تكون ذات دلالة واضحة ويسهل تفسيرها
- تساعد في الحكم على وضعية المشروع أو في اتخاذ القرارات
- الاستفادة من النسبة وقت الحاجة إليها
- أن يكون سهل تفسير التغير في النسبة وتحديد أسبابه
- أن كون لها علاقة وطيدة مع الغرض الذي احتسب من أجله.

¹ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص52

² مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2006

ص127

³ عبدالله ابراهيم ناصر، مرجع سبق ذكره، ص306

المطلب الثالث: مراحل التحليل المالي و الأطراف المستفيدة منه

من أجل ان تكون عملية التحليل المالي ناجحة وجب على المسير أو المحلل إتباع طريقة أو منهج معين يمكنه من تحقيق الأهداف، وتعدد الأطراف المستفيدة من التحليل المالي الذين لهم علاقة مع المؤسسة محل الدراسة والتحليل.

أولاً: مراحل التحليل المالي.

تستوجب عملية إنجاز التحليل المالي من المحلل المالي المرور بمراحل وخطوات أساسية ومتعددة، ويمكن أن نوجز هذه المراحل كما يلي:

1- مرحلة الإعداد والتحضير:

وهي المرحلة الأساسية الأولى التي يبدأ المحلل العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء عملية التحليل، ويقوم المحلل خلال هذه المرحلة بالخطوات التالية:

أ- **تحديد الهدف:** يعتبر تحديد الهدف من أهم خطوات المرحلة الأولى، حيث يتقرر بموجبها الكثير من الخطوات اللاحقة، إذ أنه يقوم المحلل المالي بتحديد الغرض من التحليل، حيث تختلف الأهداف حسب الفئات المستفيدة

ب- **مدى ونطاق التحليل:** بعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر نطاق ومدى التحليل هل سيشمل مؤسسة واحدة أم أكثر؟ وهل سيكون مدة هذا التحليل سنة أم أكثر؟¹

ج- **تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة:** يجب على المحلل المالي أن يقوم بتحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة وتجهيزها بالشكل الذي يمكنه من إجراء الدراسات والتحليل عليها، بمعنى تجزئة الحقائق الخاصة لمجموعة الأرقام إلى جزئياتها التي تتكون منها، ووضع هذه الجزئيات مع بعضها البعض من مجموعات متجانسة.²

2- مرحلة التحليل:

مرحلة التحليل هي المرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المعلومات والبيانات المتوفرة بما تخدم أهداف التحليل وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:³

¹ مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، نفس المرجع، ص76

² محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص28

³ مؤيد راضي خنفر و غسان المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص77 ص80 ص81

أ- إعادة تبويب وتصنيف المعلومات: يتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل المالي ومساعدته على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة تحقق الفوائد والأهداف المنشودة.

ب- اختيار الأداة الملائمة للتحليل: يتطلب اختيار أداة وأسلوب التحليل عناية خاصة من المحلل المالي لما يشكله ذلك من أثر هام على نجاح التحليل، حيث يجب أن يكون هناك توافق وإنسجام بين الأداة المختارة وبين أهداف التحليل من جهة وبين الأداة والمعلومات المتوفرة من جهة أخرى.

ج- تحديد الإنحرافات وأسبابها: وهي الدلالات والفروقات التي يجدها المحلل نتيجة لمقارنته الأرقام أو المؤشرات أو النسب الخاصة بالمؤسسة التي يقوم بإجراء التحليل عليها بالأرقام أو المؤشرات أو بنسب أخرى تخص نفسها لأعوام مختلفة أو تخص مؤسسة منافسة في نفس القطاع.

3- مرحلة الإستنتاجات والتوصيات (كتابة التقرير):

وهي آخر مرحلة من مراحل التحليل المالي، ويتم من خلالها جني ثمار الخطوات والإجراءات السابقة من إعداد وتحضير والتحليل، حيث أن وظيفة المحلل المالي هي وظيفة إستشارية وليست تنفيذية، فإنه يكون من الضروري على المحلل المالي وبعد إنتهائه من كل العمليات التحليل أن يكتب التقرير الذي يحتوي على نتائج التحليل موجهة للجهة المختصة، وهي في الغالب الجهة التي قامت بتكليف المحلل القيام بعملية التحليل ويجب أن يبذل المحلل العناية التامة في كتابة التقرير النهائي حتى لا يغفل عن ذكر كل النتائج المهمة التي توصل إليها، كما يجب أن يعد التقرير بشكل مرتب وبأسلوب واضح مدعما بالجدول والرسومات البيانية كلما أمكن ذلك.¹

ثانيا: الأطراف المهمة بالتحليل المالي.

تعدد الأطراف المهمة بالتحليل المالي لما يقدمه هذا التحليل من إجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الأطراف، إذ أن الإختلاف من طرف لأخر كل حسب أهدافه من عملية التحليل، وأهم هذه الأطراف هي:

1-إدارة الشركة:

إن مصلحة أو اهتمامات الإدارة بالوضع المالي للشركة والربحية والنمو يعد من أول أهدافها، لذا تستخدم الإدارة الجيدة مجموعة من الطرق والأدوات والتقنيات التي تساعد في إدارة الشركة، ويعتبر التحليل المالي أحد هذه الأدوات المهمة، التي تساعد في إدارة الشركة، فالإدارة تستخدم التحليل من أجل

¹ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص29

الإطلاع على البيانات والمعلومات الضرورية في أي وقت، فالهدف الأول للإدارة من وراء استخدام أدوات التحليل المالي هو ممارسة الرقابة والتركيز على تحليل ربحية المؤسسة وعوائدها.¹

2- المالكون والمستثمرون:

- يهتم المالكون (حاملو الأسهم) والمستثمرون (الحاليون والمتوقعون) بنتائج التحليل المالي في سبيل:
- أ- الحكم على الوحدة الاقتصادية من حيث مدى كفاءتها في إدارة واستثمار أموالهم وإمكانيتها في تحقيق أقصى الأرباح الممكنة لهم مع السعي نحو تحقيق أعلى قيمة سوقية للوحدة الاقتصادية.
 - ب- معرفة كيفية تحقيق الأرباح ومدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الإستمرار في تحقيق الأرباح مع إمكانية إجراء التوزيعات المناسبة لهم خلال الفترة المالية.
 - ج- مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد مابذمتها من التزامات مالية اتجاه الغير من الديون وماهي المخاطر التي يمكن أن تواجهها عند ارتفاع نسب الديون
 - د- ماهي ربحية السهم (في حالة الشركات المساهمة) وماهي قيمته السوقية وماهي الإتجاهات المستقبلية لذلك.²

3- الدائنون:

- تختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعاً لنوع الدين، حيث تنقسم هذه الفئة إلى قسمين هما:
- أ- **الديون الطويلة الأجل:** ما يهتم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفائتها في تغطية الفوائد السنوية.
 - ب- **الديون القصيرة الأجل:** إن ما يهتم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة.³

4- العاملون في المؤسسة:

يهتم العاملون بنتائج عملية التحليل المالي وخاصة تلك النتائج التي توضح قوة المركز المالي للوحدة الاقتصادية ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح التي يمكن عن طريق تحقيقها أن تزداد نسبتهم من توزيعات

¹ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص32

² قاسم محسن الحبيطي وزياد هاشم يحيى، مرجع سبق ذكره، ص78 ص79

³ منير شاكر وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص19

الأرباح والمكافآت والحوافز المرتبطة بنمو الأرباح والمبيعات فضلا عن إطمئنائهم عن إستمرار الحاجة إليهم من قبل الوحدة الإقتصادية من خلال وتقديم الوحدة الإقتصادية التي يعملون فيها، وكذلك يهتم العاملون بالمقاييس التي تقيس كفاءة وتقييم الأداء التي توفرها عملية التحليل المالي.¹

5- الأسواق المالية:

يعرف السوق المالي على أنه المكان الذي يلتقي في طلب (وحدات العجز) والعرض (وحدات الفائض) لرؤوس الأموال الطويلة الأجل لتمويل جزء من الإقتصاد، وبمعنى آخر هي طريقة لتعبئة وتحويل الادخارات المجمعة لاستثمارها في مشاريع.²

ويمكن أن تستفيد الأسواق المالي (البورصات) من نتائج عملية التحليل المالي من خلال اعتمادها على المؤشرات المستخرجة في تسديد النصائح المالية للمستثمرين وتوجيه التوقعات المستقبلية المتعلقة بأسعار الأسهم بناء على المعلومات المستقبلية المتعلقة بأسعار الأسهم بناء على المعلومات المتوفرة.³

6- الموردون:

يهتم المورد بالتأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه، وإستقرار أوضاعهم المالية ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية المتعاملين في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء النتائج التحليلية لحسابات المتعاملين يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معهم أو أن يخفف هذا التعامل أو يلغيه، وبذلك يستفيد المورد من المعلومات والبيانات التي يقدمها وينشرها المتعاملين بصفة دورية.

7- الهيئات الحكومية:

يعود إهتمام الهيئات الحكومية بتحليل وأداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:

- تقييم التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها .
- مراقبة الأسعار .
- غايات إحصائية.⁴

¹ قاسم محسن الحبيطي و زياد هاشم يحيى، مرجع سبق ذكره، ص79

² خالد أحمد فرحان ورائد عبد الخالق عبد الله، مدخل إلى الأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 161

³ قاسم محسن الحبيطي و زياد هاشم يحيى، مرجع سبق ذكره، ص80

⁴ أوراغ خولة، مرجع سبق ذكره، ص9 ص10

المبحث الثالث: إعداد القوائم المالية وتحليلها.

تعتبر القوائم المالي إحدى البيانات التي يمكن من خلالها متابعة لكل التطورات المالية في الشركة فهي مجموعة كاملة من الوثائق المالية والمحاسبية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية للمؤسسة .

المطلب الأول: إعداد الميزانة المالية.

تعتبر الميزانية من القوائم المالية الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة، وحتى يتم تحليل الميزانية يجب أولاً تحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية.

أولاً: الميزانية المحاسبية .

تعتبر الميزانية المحاسبية كصورة تترجم الحالة الذميمة للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وتعد وسيلة مميزة بالنسبة للمحلل المالي لأنها تمكن من تحديد بصفة مفصلة مصدر الموارد وكيفية إستعمالها

1- تعريف الميزانية المحاسبية:

الميزانية المحاسبية هي كشف تقوم به في وقت معين يمثل نهاية دورة الإستغلال قد تكون في نهاية كل شهر أو كل فصل أو كل سنة لمجموع ماتملكه من أموال في شكل أصول، ولكل ماعليها من أموال في شكل خصوم والفرق بينهما يمثل النتيجة الصافية للدورة سواء كانت ربح أو خسارة.¹

2- عناصر الميزانية:

الميزانية المحاسبية تتكون من قسمين جانب الأصول وجانب آخر الخصوم، وكل واحد منهم يحتوي على مجموعة العناصر:

أ-الأصول: هو مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع إقتصادية مستقبلية للمنشأة، وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولاً غير جارية فهي تمثل كافة الممتلكات وموجودات المؤسسة.

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012، ص15

أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها، فإنها أصولاً جارية.¹

-الأصول غير جارية: هي مخصصة للإستعمال بصورة مستمرة لحاجات نشاط الكيان، مثل التثبيتات العينية والمعنوية، أو تتم حيازتها لغايات التوظيف على المدى البعيد أو التي لاينوي الكيان إنجازها في غضون الأشهر الإثني عشر التي تلي تاريخ قفل سنة المالية.

وتتم أهم هذه الأصول فيما يلي:²

- **تثبيتات غير المادية :** ويقصد بها تلك التثبيتات المعنوية (غير الملموسة) التي تحتوى على العموم تراخيص أو ايجازات الاستعمال .
- **تثبيتات المادية :** وهو أصل عيني تحوزه المؤسسة من أجل الانتاج، تقديم الخدمات، والايجار، و الاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما يعد مدة السنة المالية.
- **التثبيتات في شكل امتياز:** وهي كل تثبيات المادية وغير المادية الموضوعة موضع الامتياز من قبل مانح الامتياز أو من طرف صاحب الامتياز الممنوح له .
- **التثبيتات الجاري إنجازها:** وهي التثبيتات المادية أو غير المادية التي لازالت لم تكتمل بعد في إنجازها.
- **التثبيتات المالية:** ويقصد بها أساسا تلك السندات المثبتة فهيا عبارة عن أصول طويلة الأجل تتعدى مدة بقائها داخل المحفظة المالية إثني عشر شهراً .

- **الأصول الجارية:** هي أصول تترقب المؤسسة إمكانية إنجازها أو بيعها أو استهلاكها في اطار دائرة استغلال العادي، وتشمل الأصول الجارية: المخزونات ، والحسابات الجارية، الزبائن والمديون الآخرون حسابات الخزينة الموجبة وما يعادلها.³

ب- الخصوم : تعرف على أنها الالتزامات الإقتصادية القائمة على المنشأة أو العناصر الدائنة مؤجلة لفترات قادمة تم اثباتها وقياسها طبقاً لمبادئ محاسبة متعارف عليها وتضم الخصوم العناصر التالية:¹

¹ محمد بن عمر، دور قوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ قرارات المالية ، مذكر ماستر ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2014-2015، ص20

² أوراغ حولة، مرجع سبق ذكره، ص 25

³ محمد بن عمر ، مرجع سبق ذكره ص 21

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

-الأموال الخاصة: تتضمن رأس المال المطلوب ورأس المال غير المطلوب، احتياطات و فرق اعادة التقييم، ونتيجة الدورة.

-الخصوم غير الجارية: وتتضمن قروض ديون مالية، التزام ضريبي مؤجل، خصوم اخرى غير جارية، مؤونات وايرادات مقدمة وخصوم مماثلة .

-الخصوم الجارية: تتضمن الموردون والحسابات المحققة، ضرائب، ديون، ودائنون آخرون، حسابات الخزينة.

والميزانية المحاسبية تكون على النحو التالي:

الجدول رقم (1-1): الميزانية المحاسبية (الأصول)

N-1	N	N	N	ملاحظة	الأصول
صافي	صافي	اهتلاك الرصيد	إجمالي		
					أصول غير الجارية: فارق بين الاقتناء- منتج ايجابي أو سلبي تثبيتات غير مادية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجرى انجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات اخرى و حسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأوصل مالية اخرى غير جارية

¹ محمد بن عمر ، نفس المرجع، ص 22

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

					ضرائب مؤجلة عن الأصل
					مجموع الأصول غير الجارية
					أصول جارية : مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون و الضرائب وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 المؤرخ يوم الأربعاء 25 مارس 2009 ص 28

الجدول رقم (1-2): الميزانية المحاسبية (الخصوم)

N-1	N	الملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس المال تم إصداره رأس المال غير مستعان به علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة القويم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية (نتيجة صافية حصة المجمع) (1) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذو الأقلية (1)
			المجموع (1)
			خصوم غير الجارية
			قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)

			ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقاً
			مجموع الخصومة غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية موردين حسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 المؤرخ يوم الأربعاء 25 مارس 2009

ثانيا: التحول إلى الميزانية المالية .

الميزانية المحاسبية لا تستجيب إلى أهداف مالية بحتة لغرض التحليل المالي، إذ يجب تحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية، وهذا التحويل يتم عن طريق إجراء تعديلات على الميزانية المحاسبية في كل من جانبي الأصول والخصوم.

1- تعريف الميزانية المالية:

تعرف الميزانية المالية على أنها جدول يظهر جانبه الأيمن مجموعة الأصول وفي جانبه الأيسر مجموعة الخصوم التي تملكها المؤسسة حين يحافظ على تساوي الطرفين، وهي جزء يتعلق بفترة معينة غالبا لسنة أي نهاية الدورة لكل ماتملكه المؤسسة مالها وماعليها والفرق بينهما ذمتها أو حالتها الصافية، ويعني مبلغ الأموال التي يملكها.¹

وتعرف أيضا الميزانية المالية على أنها وثيقة تصور الذمة المالية للمؤسسة بعد إجراء التعديلات اللازمة على مختلف العناصر المشكلة للميزانية المحاسبية، ومن وجهة نظر المحاسبة، ترتب عناصر الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة، وعناصر الخصوم حسب درجة الإستحقاق المتزايدة.

¹ طير الويز وسايغي باهية فريال، مرجع سبق ذكره، ص 17

تعرف السيولة بقدرة تحويل عناصر الأصول إلى نقود، كما يعرف الإستحقاق بموعد تسديد القروض الممنوحة للمؤسسة من طرف متعاملها في إطار نشاطها للإستغلال.

وفي هذا الإطار يجب على المحلل المالي القيام بترتيب عناصر الذمة المالية للمؤسسة موضوع الدراسة حسب قدرة تحويل الأصول إلى سيولة نظرا لإستمرارية النشاط من جهة وإستحقاق الديون من جهة أخرى، هذا لتكيف الإستخدامات والموارد مع مبادئ وقواعد التحليل المالي يسمى بالترتب العقلاني.¹

2- مبادئ إعداد الميزانية المالية:

تتمثل مبادئ إعداد الميزانية المالي في تحول عناصر الأصول وعناصر الخصوم:

أ- **عناصر الأصول:** ترتب عناصر الأصول بإتباع مبدأين هما: مبدأ السيولة ومبدأ السنوية، كمقياسين أساسيين لتحديد العناصر التي تبقى بالمؤسسة أكثر من سنة، والعناصر التي تتحول خلال سنة أو دورة الإستغلال إلى سيولة، وحسب هذا التقسيم فإن الأصول تنقسم إلى قسمين:

– **الأصول الثابتة:** وهي الأصول التي تتجاوز مدة بقائها في المؤسسة أكثر من سنة، وتتضمن الأصول المعنوية، الأصول المادية، والأصول المالية، يضاف إليها قيم ثابتة أخرى.

- **مخزون الأمان:** وهو المخزون الأدنى الذي يجب أن تحتفظ به المؤسسة، والذي يضمن لها الإستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف، حيث أن مدة بقائها في المؤسسة تفوق السنة، وهو إحتياطي لتأخر التمويل بالمخزونات بسبب الظروف الخارجية.
- **الديون المشكوك فيها:** إذا كان استرجاعها لمدة تفوق السنة تدرج ضمن الأصول الثابتة.²
- **حقوق على الإستثمارات:** إن درجة سيولة بعض العناصر المكونة لهذا الحساب مثل سندات المساهمة وسندات التجهيز شبيهة بسيولة الإستثمارات، مما يجعل المحلل المالي يحولها إلى أصول ثابتة لأنها في الواقع عبارة عن استثمارات تفوق مدتها السنة.

¹ شيخة حميسي، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 56

² فضيل لحسن، مرجع سبق ذكره، ص 70

- **الكفالات المدفوعة:** كذلك يعتبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن سنة كضمانات، لذا يجب أن تضاف إلى القيم الثابتة إلا إذا ورد في كشوفات المؤسسة ما يدل على غير ذلك.
 - **المحجوزات البنكية:** إذا تم حجز مبلغ مالي في البنك بناء على دعوى قضائية لمدة تفوق السنة الواحدة فإنه تدرج ضمن الأصول الثابتة.¹
- **الأصول المتداولة:** تضم كل العناصر التي تخص التشغيل الجاري لدورة الإستغلال والتي يمكن إستعمالها في هذا الإتجاه خلال الدورة، تتكون هذه الأصول من ثلاثة أقسام فرعية:²
- **قيم الإستغلال:** يسجل في هذا الصنف السلع الموجهة للبيع في إطار الغرض الإجتماعي للمؤسسة ونجد: البضاعة (السلع غير محولة)، و إذا كان نشاط المؤسسة يتعلق بتحويل المواد الأولية، يمكن تقسيم المخزونات إلى: مواد لولوازم، منتوجات قيد الإنتاج، منتوجات تامة غلافات تجارية تالفة مستعملة في تسويق المنتوجات التامة.
 - **القيم المحققة:** وفيها قيم محققة للإستغلال حيث يشكل هذا القسم العنصر الأساسي لنشاط المؤسسة، إذ نجده يشمل العناصر التي تسجل حقوق ذات طابع تكراري مصدرها التشغيل العادي للمؤسسة، أما القيم المحققة خارج الإستغلال تسجل فيها حسابات الحقوق على المدى القصير والتي تحتاج بطابع إستثنائي على هامش الغرض الإجتماعي للمؤسسة.
 - **القيم الجاهزة:** تشكل هذه القيم خزينة المؤسسة، يدرج ضمن هذا الصنف كل القيم ذات السيولة التامة، نجد: أوراق القبض المخصوصة، الحسابات البنكية، حسابات الصكوك البريدية، حسابات الصندوق.

ب-عناصر الخصوم: ترتب عناصر الخصوم على أساس مبدأ الإستحقاقية ومبدأ السنوية وتميز بين مجموعتين، الأولى الأموال الدائمة والثانية الديون قصيرة الأجل.³

¹ اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص34

² شبيحة خميسي، مرجع سبق ذكره، ص 58 ص59

³ مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص23

– الأموال الدائمة: هي الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة وتشمل:

- الأموال الخاصة: تشمل مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة وتمثل رأس المال الخاص أو أموال المساهمين والإحتياطات ونتائج رهن التخصيص والمؤونات غير المدفوعة بعد طرح نسبة الضريبة منها.
- الديون الطويلة والمتوسطة الأجل: وتشمل الديون التي تزيد مدة الإحتفاظ بها أو الأعتداع عليها كمورد مالي لمدة تزيد عن سنة واحدة.

–الديون القصيرة الأجل: وهي الجزء من الديون التي تستفيد منها المؤسسة لتمويل دورة الإستغلال لمدة لا تفوق السنة الواحدة.

3-الميزانية المالية المختصرة:

الميزانية المالية المختصرة هي جدول يظهر المجاميع الكبرى لعناصر الأصول وتمثل في: الأصول الثابتة، قيم الإستغلال، القيم المحققة والقيم الجاهزة أما المجاميع الكبرى لعناصر الخصوم تتمثل في الأموال الخاصة، الديون الطويلة الأجل والديون القصيرة الأجل، وذلك لتسهيل عملية التحليل وحساب النسب المؤوية لكل عنصر.¹

الجدول رقم (1-3): الميزانية المالية المختصرة

الأصول المالية	الخصوم المالية
الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
– قيم ثابتة	– الأموال الخاصة
– قيم ثابتة أخرى	– الديون الطويلة الأجل
الأصول المتداولة	– الديون المتوسطة الأجل
– قيم الإستغلال	الديون القصيرة الأجل
– القيم المحققة	– ديون قصيرة الأجل للإستغلال

¹ اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص36

- قيم جاهزة	- ديون قصيرة الأجل خارج الإستغلال - الديون البنكية
مجموع الأصول المالية	مجموع الخصوم المالية

المصدر: شيحة خميسي، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2013
ص 62

المطلب الثاني: إعداد جدول حسابات النتائج.

بعد إعداد الميزانية المحاسبية والميزانية المالية نقوم بإعداد جدول حسابات النتائج الذي يلخص الأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة.

أولاً: مفهوم جدول حسابات النتائج.

جدول حسابات النتائج هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتعم للميزانية المحاسبية والغرض منه تحليل السنة، فإن كانت الميزانية تعطي وضعية المؤسسة في لحظة معينة عادة مع نهاية دورة معينة، فإن جدول النتائج يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية، ويبين الجدول مصادر الأموال واستخدامها، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة، هذا النشاط ينتج رؤوس الأموال ويستهلك رؤوس أموال، فالإنتاج (النتائج بالتسمية المحاسبية) تطرح منه إستهلاكاته (أعباؤه) وفي الأخير نتحصل على نتيجة الدورة التي تكون ربحاً أو خسارة.¹

وتتمثل أهمية جدول حسابات النتائج في مايلي:²

¹ مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 24 ص 25

² أمين سيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2008،

- توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين والدائنين التي تساعدهم على التنبؤ وتوقيت التدفقات النقدية في المستقبل.

- يمكن للعملاء استخدام جدول النتائج في تحديد قدرة المنشأة على تقديم السلع أو الخدمات المطلوبة.

- المساعدة في اجراء عملية التحليل المالي من خلال العلاقات المترابطة بين العديد من البنود التي تحتويها وبصورة مفهومة وسهلة الإستخدام من قبل المحلل المالي.

-الإفصاح عن نتيجة النشاط الذي قامت به الوحدة الإقتصادية خلال الفترة المالية سواءا كان النشاط جاريا أو عرضيا.

ثانيا: العناصر المكونة لجدول النتائج.

يتكون جدول النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات والأعباء، وقد عرفهما النظام المحاسبي كما يلي:¹

1- المنتوجات:

تمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الإقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم، كما تمثل المنتوجات استعادة الخسارة في القيمة والإحتياطات المحددة. بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

2- الأعباء:

تمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الإقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض الأصول أو في شكل ظهور الخصوم، وتشمل الأعباء مخصصات الإهلاكات أو الإحتياطات وخسارة القيمة المحددة. بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

¹ محمد بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص24

ثالثاً: الشكل القانوني لجدول النتائج

هناك نوعين من جدول حسابات النتائج: جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة و جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

الجدول رقم (1-4): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

N-1	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للإستغلال (1-2)
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي عن الإستغلال
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للإهتلاكات والمؤونات استئناف عن الخسائر القيمة والمؤونات
			5- النتيجة العملية
			المنتوجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

			(7)- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة التغيرات حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			(8)- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية- المتوجات (يطلب بيانها)
			(9)- النتيجة غير العادية
			(10)- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			(11)- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، المؤرخ يوم الأربعاء

25 مارس سنة 2009 ص 30

الجدول رقم (1-5): جدول النتائج حسب الوظيفة

N-1	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال كلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للإهتلاكات)

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

			منتجات مالية الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجموع (1)

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، المؤرخ يوم الأربعاء 25 مارس سنة 2009 ص30

المطلب الثالث: التحليل باستخدام التوازنات المالية والنسب المالية.

بعد ان يقوم المحلل المالي بإعداد الميزانية المالية وجدول النتائج، يقوم بإعداد التوازنات المالية والمتمثلة في رأس المال العامل واحياجات رأس المال العامل والحزينة، أما النسب المالية فتعبر عن علاقة بين البسط والمقام، والتي هي بيانات محاسبية تعرضها الميزانية وجدول النتائج.

أولاً: التوازنات المالية.

تسمح وسائل التحليل المالي بتشخيص وتحليل الحالة الإقتصادية والمالية للمؤسسة، ويرتكز تحليل التوازن المالي على دراسة الهيكل المالي للمؤسسة .

1- رأس المال العامل (FR):

يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل، ويطلق عليها هامش أمان المؤسسة.

أ- مفهومه: يمثل رأس المال العامل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول القصيرة الأجل ويعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول المتداولة مطروحا منها إجمالي الخصوم المتداولة، وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الإستغلال، أو يقصد برأس المال الفائض من الإستثمار الإجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الأجل من خلال الأموال الدائمة.¹

و هو ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصصة لتمويل الأصول المتداولة، وبحسب وفق طريقتين هما:²

من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

حيث أن: الأموال الدائمة = الخصوم - الديون القصيرة الأجل

الأصول الثابتة = مجموع الأصول - الأصول المتداولة

من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل

وهناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل هي:³

- رأس المال العامل موجب: يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى

¹ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص117

² أوراغ وناسة، أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2016، ص43

³ لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2011، ص93

وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الإحتياجات المالية المتبقية وهذا يشير إلى توازن الهيكل المالي للمؤسسة.

– **رأس المال العامل سالب:** في هذه الحالة نجد أن المؤسسة تعجز عن تمويل استثماراتها وباقي الإحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

– **رأس المال العامل معدوم:** في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض قصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

ب- أنواع رأس المال العامل: هناك رأس مال العامل الإجمالي، رأس المال العامل الخاص ورأس المال العامل الأجنبي

– **رأس المال العامل الإجمالي:** ويضم مجموع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الإستغلالية للمؤسسة وتتمثل في مجموع الأصول التي تدوم لمدة سنة واحدة أو أقل من سنة، والهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، وتحسب بالعلاقة التالية:¹

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة = قيم الإستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة

– **رأس المال العامل الخاص:** هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ويهدف للبحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموال ذاتية ويحسب بالعلاقة التالية:²

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

¹ أوراغ خولة، مرجع سبق ذكره، ص37

² بن خروف جلييلة، مرجع سبق ذكره، ص91

أو: رأس المال العامل الخاص=الأصول المتداولة-مجموع الديون

- رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي): يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمال الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الإستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات، وأصبح ملجأ لها للتدارك العجز في الخزينة، ويكتب رأس المال وفق الصيغة التالية:¹

رأس المال العامل الأجنبي= مجموع الديون

2- احتياج رأس المال العامل (BFR):

احتياج رأس المال العامل هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من الإحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الإستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية، ويحسب وفق العلاقة التالية:²

احتياجات رأس المال العامل=(الأصول المتداولة-القيم الجاهزة)-(الديون القصيرة الأجل-سلفات مصرفية)

وهناك حالتين لتغيرات احتياجات رأس المال العامل:³

أ- تغيرات احتياجات رأس المال العامل موجبة: في مثل هذه الحالة تكون احياجات الدورة للسنة الحالية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الماضية، وهذه الزيادة ترجع إلى موارد الدورة المتمثلة في ارتفاع سرعة دوران العملاء وانخفاض سرعة دوران الموردين.

ب- تغيرات احتياجات رأس المال العامل سالبة: في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الماضية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الحالية، وهذا يعود إلى اتخاذ المؤسسة لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحقاتها في الأجل المحدد.

¹ اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص60

² لحسن فضيل، مرجع سبق ذكره، ص76

³ أوراغ حولة، مرجع سبق ذكره، ص39

3- الخزينة (TR):

الخزينة هي عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الإستغلال وهي تشمل صافي قيم الإستغلال أي ماتستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الإستغلال، ويمكن حساب الخزينة بطريقتين:¹

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

أو :

$$\text{الخزينة} = \text{قيم جاهزة} - \text{سلفات مصرفية}$$

ويمكن أن نميز ثلاث حالات للخزينة هي:²

أ- **الخزينة موجبة:** هذا يعني أن رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

ب- **الخزينة سالبة:** أي رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل، في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها، وهذا بطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب حقوقها لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية.

ج- **الخزينة الصفرية:** أي رأس المال العامل يساوي احتياج رأس المال العامل، بمعنى أننا أمام خزينة مثلى وللوصول إلى هذه الحالة يتم استخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، وبالتالي الحكم على السيولة دون التأثير على الربحية.

¹ بن خروف جليلة، مرجع سابق، ص92

² شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص12 ص121

ثانياً: التحليل عن طريق النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي ويعود استخدامها إلى منتصف القرن التاسع عشر فالنسب المالية هي عبارة عن العلاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية المرتبطة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة.

1- نسب السولة:

يقصد بنسب السولة قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، أي مدى كفاية التدفقات النقدية التي تمكن الشركة من مواجهة التزاماتها المالية وتجنب عدم الملائمة الفنية، ومضمونها أن الشركة لديها المالي الكافي لتسديد ديونها ولكن عدم سيولة هذا المال عند نقطة زمنية معينة قد تعرض الشركة إلى مخاطر السيولة لذلك إن ملاءة الشركة من عدمه يعد مقياساً مناسباً وحقيقياً لمخاطر السيولة.¹

والنسب التي يمكن من خلالها قياس السيولة تشمل الأتي:

أ- **نسب السيولة العامة:** تشير نسب السيولة العامة إلى قدرة تحويل الموجود قصير الأجل إلى نقدية سائلة وكذلك تسديد التزاماتها قصيرة الأجل خلال الفترة المالية، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = (\text{الأصول المتداولة} \div \text{الخصوم المتداولة})$$

ب- **نسب السيولة المختصرة:** يقصد بها قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد وتغطية التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام موجودات قصير الأجل ضمن الفترة المالية، وتحسب وفق العلاقة التالية:²

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{قيم محقق} + \text{قيم جاهزة}) \div (\text{الديون قصيرة الأجل})$$

¹ عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص85

² قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحيى، مرجع سبق ذكره، ص99

ج- نسبة السيولة الجاهزة: تعتبر أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من الناحية السيولة حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالإعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط دون اللجوء إلى قيمة غير جاهزة، وتحسب كما يلي:¹

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = (\text{القيم الجاهزة} \div \text{الديون القصيرة الأجل}) \times 100$$

2- نسب المديونية:

نسب المديونية هي النسب التي تسمح بمعرفة الخطر الذي قد يتعرض له دائنوا المؤسسة بصفة عامة، حيث أن المؤسسات الأكثر مديونية تجد صعوبات كبيرة في تحمل سياسة تأطير القروض أو اجتياز أزمة اقتصادية.²

ويمكن استخراج نسب خاصة بالمديونية كما يلي:

أ- نسبة الديون إلى حقوق الملكية: يعبر حق الملكية عن مقدار الأموال التي جهزها الملاك للشركة ولذلك فهي تمثل حد الأمان الذي تتمتع به الدائنون (أصحاب القروض) عند اقراضهم للشركة إذ يتعرض أصحاب الملكية إلى فقدان أموالهم من قبل أن يتعرض أصحاب القروض إلى ذلك، وتكون عن طريق المعادلة التالية:³

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = (\text{إجمالي الديون} \div \text{حقوق الملكية}) \times 100$$

فكلما إنخفضت هذه النسبة كلما كان في صالح الوحدة الاقتصادية المستثمرة في وجهة نظر المقرضين والمالكين.

¹ أوراغ حولة، مرجع سبق ذكره، ص45

² شبيحة خميسي، مرجع سبق ذكره، ص96

³ هجرة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص135

ب- نسبة الديون إلى الأصول: تقيس هذه النسبة مدى اعتماد الوحدة الاقتصادية على أموال الغير في تمويل أصولها خلال الفترة المالية وبالتالي مدى إمكانية الوحدة الاقتصادية على زيادة استثمار أموال الغير في سبيل زيادة أصولها أو العكس، وتكون عن طريق المعادلة التالية:¹

$$\text{نسبة الديون إلى الأصول} = (\text{إجمالي الديون} \div \text{إجمالي الأصول}) \times 100$$

3- نسب التقييم (نسب السوق):

تعرف نسب التقييم بنسب الإستثمار ونسب الأسهم، حيث يلجأ إليها المستثمرون في الأسواق المالية والمتعاملون فيها، حتى يتسنى لهم المفاضلة بين خيارات الإستثمار المتاحة والتعرف على إتجاهات الأسعار السوقية للأسهم في السوق المالي.

ومن أهم نسب التقييم:

أ- القيمة الدفترية للسهم العادي: توضح هذه النسبة نصيب السهم العادي من حقوق المساهمين أي نصيبه من رأس المال المدفوع و علاوات الإصدار والإحتياطات والأرباح المحتجزة خلا السنوات الماضية من عمر المؤسسة، وتحسب قيمة الدفترية للسهم العادي من خلال العلاقة التالية:

$$\text{قيمة الدفترية للسهم العادي} = \text{حقوق المساهمين العاديين} \div \text{عدد الأسهم المصدرة}$$

حيث كلما إرتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرا في صالح الشركة المساهمة.²

ب- حصة السهم العادي من الأرباح المحققة:³ تمثل حصة السهم العادي من أرباح المحققة مايمكن أن يحصل عليه حامل السهم من أرباح إذا تم توزيعها بصورة كاملة، والتي يمكن استخراجها وفق الصيغة التالية:

$$\text{حصة السهم العادي من الأرباح المحققة} = \text{صافي الربح} \div \text{عدد الأسهم العادية المصدرة}$$

¹ قاسم محسن الحبيطي و زياد هاشم يحيى، مرجع سبق ذكره، ص116

² مؤيد راضي خنفر، غسان المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص129 ص152

³ قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحيى، مرجع سبق ذكره، ص119

ج- حصة السهم العادي من الأرباح الموزعة:

$$\text{حصة السهم العادي من أرباح الموزعة} = \text{الأرباح الموزعة} \div \text{عدد الأسهم العادية المصدرة}$$

حيث كلما إرتفعت هذه الحصة تدل على إرتفاع نسبة توزيع الأرباح، مما يعني حصول المساهم على أرباح عالية.

د- القيمة السوقية للسهم العادي: تتمثل قيمة السهم العادي في الأسواق المالية والتي يتم تحديدها من خلال مدى إمكانية تحقيق السهم العادي للأرباح.

$$\text{قيمة السوقية للسهم الواحد} = \text{حصة السهم من الأرباح المحققة} \div \text{معدل العائد المطلوب في السوق}$$

من خلال هذه القيمة يستطيع المساهم أن يتخذ قراره الإستثماري في شركة المساهمة.¹

هـ-العائد الحقيقي للسهم (ريع السهم): ²يحسب ريع السهم لتقدير عائدات المساهمين بالنسبة إلى السعر السوقي للسهم ، ويمكن إحتساب ريع السهم من خلال الصيغة التالية:

$$\text{ريع السهم} = (\text{حصة السهم من الأرباح الموزعة} \div \text{القيمة السوقية للسهم العادي}) \times 100$$

¹ قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحيى، نفس المرجع، ص120

² مؤيد راضي خنفر، غسان المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص154

خلاصة:

إن التحليل المالي يعتمد عليه في المؤسسات وذلك من أجل تقييمها، ويعطيها صورة واضحة وكاملة حول الوضعية المالية لهذه المؤسسة، وللقيام بعملية التحليل المالي يجب على المدير المالي أو المحلل المالي التعرف على القوائم المالية للمؤسسة محل التحليل.

مما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- التحليل المالي هو وسيلة تقوم باستخدام مختلف الأدوات والطرق من أجل معرفة وتقييم المركز المالي للمؤسسة واتخاذ قرارات مناسبة وإعطاء خطط مستقبلية.
- حتى تكون عملية التحليل جيد يجب مراعاة مجموعة من الشروط
- هناك أربعة معايير للتحليل المالي تتمثل في معايير مطلقة، معايير تاريخية، معايير صناعية ومعايير وضعية
- تتمثل وظائف التحليل المالي في توجيه المستثمرين والإداريين في اتخاذ قرارات مناسبة
- تتمثل أساليب التحليل المالي في أسلوب التحليل المقارن وأسلوب التحليل عن طريق النسب المالية
- عند القيام بعملية التحليل المالي يجب اتباع مجموعة من المراحل بدءاً بمرحلة الإعداد والتحضير ثم مرحلة التحليل، وأخيراً مرحلة الأستنتاجات والتوصيات (التقرير)
- هناك عدة أطراف تستفيد من التحليل المالي أهمها إدارة المؤسسة، العاملون في المؤسسة المستثمرون، الدائون، الأسواق المالية، الموردون، والهيئات الحكومية
- الميزانية وجدول حسابات النتائج من أهم القوائم المالية التي يتم تحليلها
- من أجل معرفة الهيكل المالي للمؤسسة يجب حساب كل من رأس المال العامل ، احتياجات رأس المال العامل والخزينة
- التحليل عن طريق النسب المالية تتمثل في نسب السيولة، نسب المديونية و نسب التقييم.

تمهيد:

تعتبر المردودية مقياسا يسمح بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية، حيث يتم من خلال مختلف عملياتها وأنشطتها اتخاذ القرار السليم و تصحيح الإنحرافات، ومن أجل وصول المؤسسات إلى المردودية المطلوبة يترتب عليها أن تسخر كل طاقتها وإمكاناتها والوسائل المتاحة لغرض تحقيق الأهداف المرجوة والمسطرة.

وقبل معرفة مردودية المؤسسة يجب أولا تحديد قدرة التمويل الذاتي وذلك لمعرفة قدرة المؤسسة على التمويل بنفسها، ولقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

- المبحث الأول: ماهية المردودية.

- المبحث الثاني: قدرة التمويل الذاتي وأنواع المردودية والرافعة المالية.

- المبحث الثالث: تحليل المردودية عن طريق مؤشرات أداء المالي وتحليل التعادل.

المبحث الأول: ماهية المردودية.

أصبحت المردودية مؤشرا مهما للدلالة على مدى قدرة المؤسسة على اتخاذ القرارات المالية السليمة و الصائبة، إذ أنه تعتبر المردودية كمؤشر هام لقياس فعالية المؤسسة في إطار نشاطها الإنتاجي.

المطلب الأول: تعريف المردودية وخصائصها.

تشمل المردودية كل العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة، إذ أن مفهوم المردودية في المؤسسة يتضمن بشكل أساسي بعدا ماليا.

أولا: تعريف المردودية.

لقد تعددت التعاريف التي أنسبت للمردودية وهي على النحو التالي :

- عرفها الأستاذ P. Conso على أنها: "معنى يطبق على جميع الاتجاهات الإقتصادية عند استعمال و استخدام الإمكانيات المالية و المادية والتي تعبر عن العلاقة بين الإمكانيات المتاحة و النتائج"

$$\text{المردودية} = \frac{\text{النتائج}}{\text{الإمكانيات}}$$

وهذه العلاقة ليس لها معنى إلا إذا تم مقارنتها بفترة مرجعية، ويكون قياس المردودية و تحديد مفهومها تبعا للعناصر المكونة لهذه العلاقة.

- ويرى كل من P. Loranze و R. teller بأن المردودية بصفة عامة عبارة عن الفائض النقدي الناتج عن العمليات الخارجية و الداخلية للمؤسسة، و بالتالي فالمردودية عبارة عن علاقة بين قوة تحقيق النتائج و حجم تكلفة الأموال المستثمرة.¹

- المردودية هي نتيجة لعدد كبير من السياسات و القرارات في إختيار الأداء المالي، و بالتالي هي قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية و مستدامة توزعها على المساهمين في رأسمال المؤسسة و تضمن بقاؤهم

¹ عكوش محمد أمين، اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية، جامعة الجزائر3، 2010/2011، ص50

وتعويضهم المخاطر أو الخسائر المحتملة نتيجة الأخطار المرتقبة، هذه الأخيرة ترتفع بإرتفاع المردودية و ذلك بزيادة الديون المالية.¹

- المردودية هي ذلك الإرتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، حيث تحدد مستوى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية، أو هي العلاقة بين الثروة و رأس المال.
- يعرفها البعض على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، نتيجة لاستخدام رأس مالها في نشاطها الاستغلالي، و تعد معيار أفضل من الربح، كما يمكن القول أنها نسبة صافي الدخل إلى المبيعات
- المردودية هي القدرة على إقرار النتيجة، حيث تتشكل بتفاعل يحصل بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية و المالية، و تحسب من وراء استعمال مجموع موجوداتها بالقيمة المطلقة (بقيمة النتيجة الصافية).²

من التعاريف السابقة نستنتج أن المردودية هي تعب ير عن قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية ومستدامة توزعها على المساهمين مقارنة بالوسائل والإمكانات المستخدمة، و المردودية عامل أساسي لتسيير أي مؤسسة و تقاس عن طريق مجموعة من المؤشرات الإقتصادية .

ولاشك أنه من الضروري التمييز بين المفاهيم ذات علاقة بالمردودية مثل: الربحية، العائد، حيث تعتبر المردودية من استخلاص فائض معقول كالربح (نقديا من الناحية النظرية في ظل إفتراض عدم وجود مديونية أو دائنية) للموارد المستخدمة لتحقيق هدف محدد و تسمح ببلورة فعالية ورشد المؤسسة.

- **الربحية:** تعني إحداث علاقة بين كمية الفائض الإقتصادي (الأرباح)، التي حققتها الوحدة الإنتاجية وقيمة الأصول الإنتاجية المستخدمة، فالربحية بهذا المعنى هي مقدرة المؤسسة على تحقيق دخل صافي باستخدام مكثف لأصولها وهي مؤشر كيمي نسبي.

¹ بوطغان حنان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الإقتصادية، رسالة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة

20 أوت 1955 سكيكدة، 2008/2007، ص 64

² صفاء الغول، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة في مردودية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "نموذجا"، مذكرة ماستر، جامعة قسدي مبراح و رقلة،

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2014/2013، ص 3.

– الفائدة: من جهة أخرى تستخدم الفائدة كإعكاس جيد لنجاح أو فشل المؤسسة ولكن يواجه بعض المشاكل المتعلقة بقياسه الأكثر ملائمة.¹

ثانيا: خصائص المردودية.

تتمثل خصائص المردودية في النقاط التالية:²

- يمثل تحليلها محاولة رشيدة في مقابلة النتائج بالموارد المستخدمة مما يسمح بإصدار حكم على مستوى كفاءتها حتى يمكن تعظيم مكافأة كافة الأطراف المشاركة
- تمثل ظاهريا هدفا متعارضا مع اليسر والسيولة المالية خاصة في الأجل القصير، بينما في الواقع هما هدفان متكاملان لأن تأمين الحد الأدنى من السيولة لا تأتي إلا بمردودية مناسبة
- قياسها ليس له معنى إلا بالنسبة إلى فترة محددة أو عملية معينة، بمعنى عن فترة محددة ومستقلة كاملا عن تغيرات النقدية المسجلة
- يمثل قياسها مفهوما تشغيليا لأنها خاضعة لمجال الحدث الإقتصادي ولكن تخطيطها يمثل مفهوما بالمؤسسة فلا يمكن إسناد تحقيقها لشخص بعينه إلا أنه يمكن أن تكون نسبية وجزئية.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المردودية.

تكمّن غاية أي مؤسسة في تحقيق الأرباح، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المستعملة إذ أن للمردودية أهمية كبيرة إلى عدة أطراف، كما ان لها اهداف تسعى لتحقيقها.

أولا: أهمية المردودية.

تختلف أهمية المردودية باختلاف الجهة التي تستعملها، ويمكن ذكر أهميتها من وجهة كل طرف والجهة المستخدمة لها:

¹ بوطغان حنان، مرجع سبق ذكره، ص66

² الجزوي غنية، أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطورها، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012/2011، ص95

1- بالنسبة للمقرضين:

قبل عملية الموافقة على الإقراض يقوم المقرض بدراسة حول المؤسسة التي تريد الإقراض لمعرفة مستويات المردودية التي حققتها المؤسسة خلال مشوارها المهني وذلك من أجل عدم المخاطرة في منحها القروض التي تحتاجها كما أن المقرض يقوم بمراقبة تطور قيم أسهمها في البورصة

2- بالنسبة للزبائن:

على المؤسسة أن تكون على علاقة وثيقة وجيدة مع الزبائن والعمل على توفير الطلبات المقدمة من طرفهم في الآجال المتفق عليها مع احترام الكميات و المواصفات و إحترام معايير الجودة التي يطلبها الزبائن، و العمل على إختيار الزبائن الأكثر التزاما بتسديد المستحقات وفي حين عدم إحترام طلبات الزبائن فإن ذلك ينعكس سلبا على المؤسسة و انقطاع العلاقة و تدهور الثقة بينهم مما يؤدي إلى انخفاض رقم الأعمال و بالتالي إنخفاض مردودية المؤسسة.¹

3- بالنسبة للأجراء:

تلعب المردودية دورا مهما بالنسبة للأجراء فتحقيق مردودية مرتفعة تؤدي إلى حصول العمال على أجورهم و زيادة عليه ، في حين المؤسسات التي تحدد الأجور عن طريق الإنتاج بكميات كبيرة يؤدي إلى ارتفاع الأجور و انخفاض كمية الإنتاج وبالتالي يؤدي إلى إنخفاض الأجور.

4- بالنسبة للدولة:

إن لمردودية المؤسسة أهمية كبيرة بالنسبة للدولة، فتحقيق مردودية مالية مرتفعة يؤدي إلى حصول الدولة على أرباح كبيرة وذلك عن طريق فرض الضريبة على الأرباح و المقتطعة من النتيجة الإجمالية للسنة المالية إلى جانب ذلك تستفيد الدولة من توازن ميزان المدفوعات عن طريق الصادرات التي تقوم بها المؤسسة.²

¹ مغريش هارون، دور المراجعة الداخلية في تحسين المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة محمد حيدر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2013، ص35

² مغريش هارون، نفس المرجع، ص36

ثانيا: أهداف المردودية.

تتمثل أهداف المردودية في تحقيق مايلي:¹

- قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ بعين الحسبان تكلفة الفرصة البديلة
- تلعب دورا جوهريا في تأمين التشغيل و تطوير المؤسسة عن طريق إنماء الموارد المتاحة
- تحقيق الحد الأدنى منها يمثل شرطا لا بديل له لدعم و صيانة التوازن المالي للمؤسسة
- ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة في المؤسسة.

المطلب الثالث: العلاقة بين المردودية والملاءة والعوامل المؤثرة فيها.

تعتبر المردودية والملاءة كحتميتين لازمتين لبقاء المؤسسة، إذ يجب القيام بعملية تحكيم بين هذين الحتميتين، كما أن هنالك عوامل تؤثر على مردودية المؤسسة الإقتصادية يمكن أن يكون هذا التأثير سلبيا أو إيجابيا.

أولا: العلاقة بين المردودية والملاءة.

يجب الإعتماد على حتمية المرونة التي تتركز على إمكانية المؤسسة من تعبئة الموارد اللازمة في الوقت المناسب، إذ تعتبر المردودية كعامل لتنمية المؤسسة أما الملاءة فهي عامل لتدني الخطر.

1- المردودية كعامل تنمية المؤسسة:

تساهم المردودية في تحقيق موارد تمويلية ذاتية ومكافأة رؤوس الأموال التي يجلبها المساهمين يستعمل الربح الصافي المسجل في بداية الأمر في تقوية مستوى التمويل الذاتي للبقاء والتمويل الذاتي

¹ مشحود فاطمة، أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة 20 أوت سكيكدة،

للتوسع (تمويل استثمارات جديدة)، يسمح هذا المورد الداخلي المتمثل في التمويل الذاتي بمكافحة المساهمين من خلال دفع عوائد الأسهم.

ويسمح العائد والقيمة الزائدة بتقييم المردودية السابقة للسهم، تؤدي هذه المردودية إلى الحفاظ على المساهمين القدماء من جهة، وجلب مستثمرين جدد أثناء عملية الزيادة في رأس المال من جهة أخرى.

2- الملاء كعامل لتدني الخطر:

يؤثر خطر عدم الملاءة على تقييم رأس المال بواسطة المؤسسات المالية أو وسطاء المالىين، كما تستطيع المؤسسة تجنب هذا الخطر بواسطة إعداد وثيقة هامة ممثلة في مخطط التمويل الذي يظهر الإحتياجات المستقبلية للخرينة.¹

ثانيا: العوامل المؤثرة في المردودية.

هناك مجموعة من العوامل تؤثر على مردودية المؤسسة الاقتصادية، تتمثل في عوامل داخلية وأخرى عوامل خارجية.

1- العوامل الداخلية:

يوجد العديد من العوامل الداخلية التي تؤثر وتعرقل بدورها على مردودية المؤسسة، وهذه العوامل متعلقة بالإدارة:

أ- تسيير الموارد البشرية: إن عامل البشري عنصر مهم في تسيير المؤسسة ورئيسي لنشاطها ومشكلة تسيير الموارد البشرية مشكلة تعاني منها المؤسسات، وفي العموم هي مشكلة إنسانية اجتماعية قبل أن تكون مالية فالمؤسسة غير قادرة على التحكم في تسيير مواردها البشرية قد يؤثر سلبا على مردوديتها ومن بين المصاعب التي تعاني منها المؤسسة في هذا المجال:²

- استياء في العلاقات الوظيفية بظهور خلافات بين مختلف العاملين.

¹ شبيحة خميسي، مرجع سبق ذكره، ص118

² صفاء الغول، مرجع سبق ذكره، ص5 ص6

- عدم الإهتمام بتطوير العاملين ومشكلة الأجور، وارتفاع حوادث العمل.

ب- **السياسة الإنتاجية:** هي قياس مدى جودة جميع الموارد التي تستخدمها المؤسسة واستغلالها لتحقيق أفضل النتائج، فهي تسعى للوصول إلى أعلى مستوى للأداء بأقل قدر من إنفاق الموارد، فعدم التحكم في الإنتاجية يؤثر على مردودية المؤسسة، إذ أن المؤسسة التي تنتهج سياسة تجارية جيدة يؤدي ذلك إلى ارتفاع مردوديتها.¹

ج- **التسيير:** تحقيق مردودية إيجابية يتطلب من المؤسسة انتهاز سياسة تسييرية محكمة، من شأنها أن تسمح باستغلال الأمثل لمواردها عند تحقيق أهدافها المسطرة التي يرأسها تحقيق مردودية جيدة فالتحكم في التسيير أمر ضروري يجب على المؤسسة أن تولي اهتمامها بهذا الجانب.

د- **السياسة التجارية:** تتوقف السياسة التجارية على مدى تحقيق المؤسسة للأرباح وأحجام رقم الأعمال مرتفعة، ولا يأتي ذلك إلا بدفع عجلة نشاط المؤسسة، وبالتالي زيادة حصتها السوقية في القطاع الذي تنشط فيه.

هـ- **السياسة المالية:** هي تلك القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، وذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية المالية والإمكانات المالية المتوفرة للمؤسسة، ومنه على هذه الأخيرة التحكم الكبير في سياستها المالية من أجل تحقيق مردودية مرتفعة²

2- العوامل الخارجية:

العوامل الخارجية هي العوامل التي ليست تحت سيطرة المؤسسة:

أ- **السوق:** حيث أن السوق عامل جد مؤثر على مردودية المؤسسة، إذ يجب على المؤسسة ان تولي اهتماما له، وذلك عن طريق القيام بدراسات عن السوق لتفسير المعلومات المتعلقة بالتعرف على رغبات الزبائن، ورصد حاجاتهم من اجل تلبيةها.

¹ عبد العزيز عبدوس، سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في تحسين الإنتاجية في المؤسسات الجزائرية كمؤشر تنافسية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 03، جامعة بشار، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2013، ص165

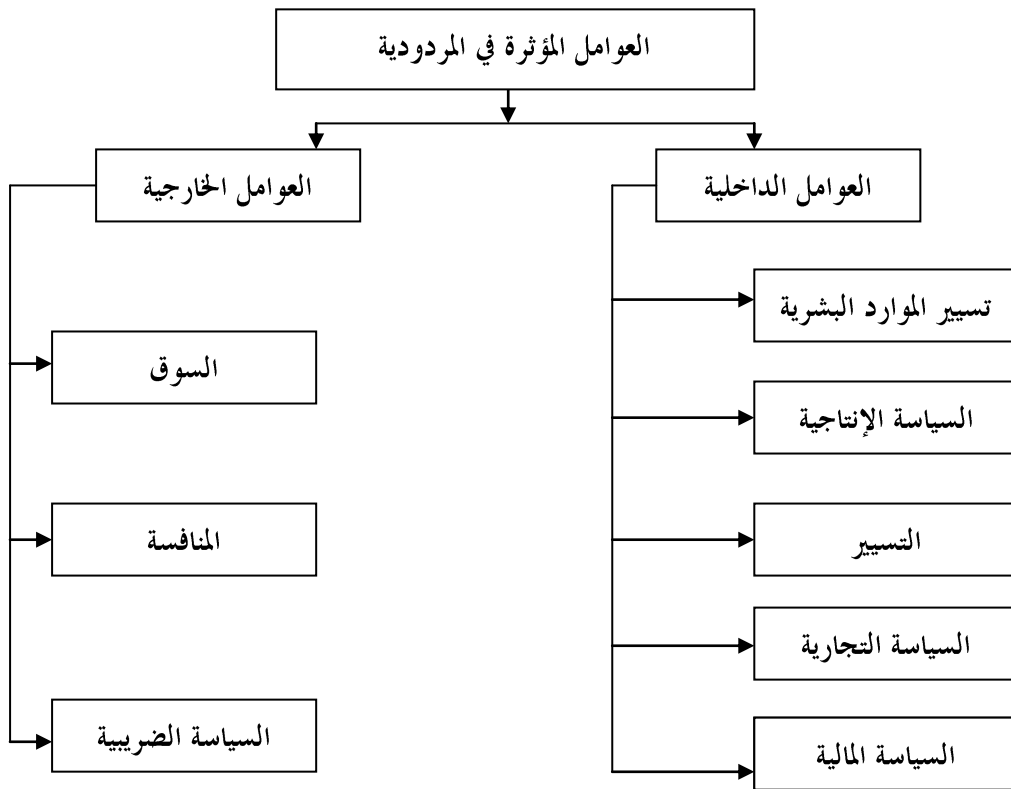
² صفاء غول، مرجع سبق ذكره، ص7

ب- المنافسة: تعرف المنافسة بأنها القدرة على زيادة الربحية من خلال رفع الإنتاجية أو نقص تكلفة الإنتاج أو تحسين الجودة، فعامل المنافسة يشكل خطراً على مردودية المؤسسة في حالة عدم الإهتمام به إذ أن الجودة والسعر هما عاملان أساسيان في سوق المنافسة.¹

ج- السياسة الضريبية: تعبر السياسة الضريبية عن مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفيذها عن عمد، وذلك من أجل إقتطاع مبالغ مالية من المؤسسات والأفراد، حيث أن الضريبة لها أثر على مردودية المؤسسة فكلما كانت الضريبة مرتفعة تؤثر على المردودية بشكل سلبي.²

والشكل الموالي يوضع العوامل المؤثرة في المردودية:

الشكل رقم (1-2) العوامل المؤثرة في المردودية.



المصدر: صفاء الغول، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة في مردودية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "مودجا"، مذكرة
ماجستير، جامعة قنطرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2014، ص 8

¹ صفاء غول، مرجع سبق ذكره، ص 8

² محفوظ فاطمة، أثر السياسة المالية على سلوك بعض المتغيرات الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير، جامعة اكلبي أولحاج بالبويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2015، ص 17

المبحث الثاني: قدرة التمويل الذاتي وأنواع المردودية والرافعة المالية.

للحفاظ على ديمومة نشاط المؤسسة ومكافأة الأموال المستخدمة، تبحث المؤسسة للحصول على مستوى من المردودية من خلال الأرباح المحققة، أما الرفع المالي فإنه يعبر عن درجة استخدام التمويل بالمدىونية لتمويل جزء من الأصول.

المطلب الثالث: قدرة التمويل الذاتي.

قبل دراسة المردودية، يجب توضيح كيف يساهم عامل الربح كإحدى عناصر التمويل الذاتي في الحفاظ أو توسيع الطاقة والإمكانيات الإقتصادية والمالية للمؤسسة.

أولاً: قدرة التمويل الذاتي.

تعرف قدرة التمويل الذاتي بأنها الموارد المالية الداخلية المحققة بواسطة العمليات المسجلة على شكل مداخيل ونواتج خلال فترة زمنية معينة، حيث وبعد تسديد جميع التزامات المؤسسة، تحوز على فائض نقدي على شكل سيولة، وهي حركة الموارد النقدية التي تحققها المؤسسة أي ما تحصل عليه وما تدفعه المؤسسة من نقود فعلياً والفرق الموجب بين ماتدفعه من نقود وما تحصله خلال فترة استغلالها.¹

وتعرف قدرة التمويل الذاتي أيضاً بالموارد الداخلي الناجم عن العمليات المسجلة من محاصيل مالية ونواتج خلال دورة معينة، على إثر نشاط الإستغلال، إذ تم تسوية كل العمليات ليصبح فائض في السيولة، وتكون كما يلي:²

$$\text{قدرة التمويل الذاتي} = \text{الموارد} - \text{النفقات}$$

يعتبر هذا الفرق كمكافأة غير مدفوعة لعاملين للإنتاج:

– رأس المال الثابت (الإستثمار) من خلال الإهلاكات.

¹ محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،

جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية والتسيير، 2016/2015، ص96

² شيحة حميسي، مرجع سبق ذكره، ص102

الفصل الثاني: قواعد التحليل المالي في تحديد مردودية المؤسسة

- الأموال الخاصة من خلال النتيجة.

حيث أن: $\text{قدرة التمويل الذاتي} = \text{مخصصات الإهلاكات} + \text{مخصصات المؤونات} + \text{النتيجة الصافية للدورة}$

وتوجد طريقتين لحساب قدرة التمويل الذاتي:¹

1- الطريقة الأولى:

تطلق هذه الطريقة من أعلى جدول حسابات النتائج إنطلاقاً من الفائض الإجمالي للإستغلال

حيث يستعمل الفائض الإجمالي في قياس الثروة أو الإيراد الذي حققته المؤسسة من عملياتها الإستغلالية فقط، دون إدراج الجانب المالي (المنتجات والتكاليف المالية) والإستثمارية (الإهلاكات) والتجارية (مؤونات الديون المشكوك في تحصيلها)، كما يعتبر مؤشر للمردودية الإقتصادية:

$\text{قدرة التمويل الذاتي} = \text{الفائض الإجمالي للإستغلال} + \text{نواتج أخرى محصلة (باستثناء نواتج التنازل على عناصر الأصول)} - \text{تكاليف أخرى مدفوعة}$

2- الطريقة الثانية:

ويتم حسابها إنطلاقاً من أسفل جدول حسابات النتائج من خلال النتيجة الصافية كما يلي:

$\text{قدرة التمويل الذاتي} = \text{نتيجة الدورة} + \text{مخصصات التكاليف (اهلاكات ومؤونات)} - \text{التكاليف المحسوبة المسترحة (اهلاكات ومؤونات)} - \text{نواتج على عناصر الأصول} + \text{القيمة المحاسبية الصافية لعناصر الأصول المتنازل عليها}$

- نسبة قدرة التمويل الذاتي: تسمح هذه النسبة بقياس قدرة التمويل الذاتي المتولدة عن المبيعات

ويمكن حساب هذه النسبة من خلال العلاقة بين قدرة التمويل الذاتي ورقم الأعمال، وتكون كما

يلي:²

$\text{نسبة قدرة التمويل الذاتي} = \text{قدرة التمويل الذاتي} \div \text{رقم الأعمال}$

¹ محمد بوشوشة، مرجع سبق ذكره، ص 97 ص 98 ص 99

² هميسي شيحة، مرجع سبق ذكره ص 103

ثانيا: التمويل الذاتي.

يعتبر التمويل الذاتي المحور الأساسي للتمويل خصوصا في مرحلة النمو، حيث يساهم بشكل مباشر في تقليل من المصادر الخارجية للتمويل، وبالمقابل يلعب دور مهم لجذب وتحفيز وسائل التمويل الخارجية عند اللجوء إلى الإستدانة أو فتح رأس مال للمساهمة ويمكن تعريف التمويل الذاتي على أنه تلك الموارد الجديدة المتكونة بواسطة النشاط الأساسي للمؤسسة والمحتفظ بها كمصدر تمويل دائم للعمليات المستقبلية، أي تلك النتائج الإجمالية التي يعاد استثمارها في المستقبل بعد توزيع مكافأة رأس المال، لينتج عنها فائض نقدي محقق بواسطة النشاط المخصص لتمويل النمو المستقبلي.¹

1- حساب التمويل الذاتي:

يتكون التمويل الذاتي من الأرباح الغير الموزعة والإهتلاكات السنوية للأصول ومؤهلات الخسائر والأعباء طويلة الأجل، فالأرباح غير الموزعة على المساهمين أصبح للمسيرين حرية التصرف فيها والإهتلاكات السنوية تمثل ما خصص من قيم مالية لتحديد الأصول الإنتاجية، أما مؤهلات الخسائر والأعباء طويلة الأجل فتمثل تخصيصا لقيم مالية عندما يوجد شك في دفع مصاريف في الأجل الطويل، وهناك التمويل الذاتي الإجمالي والتمويل الذاتي الصافي:²

التمويل الذاتي الإجمالي = قدرة التمويل الذاتي - الأرباح الموزعة

التمويل الذاتي الصافي = التمويل الذاتي الإجمالي - مخصصات

أما مؤشر التمويل الذاتي، فيسمح بقياس نسبة التمويل الذاتي المتولدة عن الأموال الخاصة، ويكون

نسبة التمويل الذاتي = التمويل الذاتي الصافي ÷ الأموال الخاصة

كما يلي:³

¹ مبروك هاجر بن عابوش، أثر التمويل الذاتي على النمو الداخلي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر في مالية مؤسسة، جامعة قسدي مبراح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2014، ص 4

² مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 33

³ شيخة حميسي، مرجع سبق ذكره، ص 104

2- مزيا وعيوب التمويل الذاتي:

إن تحقيق مستوى تمويل ذاتي مرتفع يمكن للمؤسسة من اكتساب عدة مزيا لصالحها، ويمكن أن يكون للتمويل الذاتي مجموعة من العيوب أو سلبيات .

وتتمثل المزيا التي يمكن ربطها بالتمويل الذاتي:¹

- تمويل احتياجات المالية للمؤسسة
- الإستقلالية المالية.
- المرونة والإستقلالية في التمويل
- إستبعاد المخاطر المالية
- المساعدة على النمو وتخفيف التكاليف

أما عيوب التمويل الذاتي فهي:²

- عدم رضا المساهمين بسبب تدني أقساط الأرباح الموزعة عليهم
- يؤدي التمويل الذاتي إلى ضعف مردودية الإستثمارات الأقل استعمالا
- يتسبب التمويل الذاتي في رفع الأسعار، مما يقلل من المكانة التنافسية للمؤسسة.

المطلب الثاني: أنواع المردودية.

هناك ثلاثة انواع للمردودية: المردودية التجارية والتي لها علاقة بنشاط المؤسسة، المردودية المالية من وجهة نظر المساهمين، والمردودية الإقتصادية من وجهة نظر المؤسسة.

¹ محمد بوشوشة، مرجع سبق ذكره، ص101

² شيحة حميسي، مرجع سبق ذكره، ص108

أولاً: المردودية التجارية.

تمثل المردودية التجارية الفائض المتولد من الأنشطة الصناعية والتجارية للمنظمة، أي فيما يتعلق بقدرتها على استخلاص فائض من التشغيل، وينتج عن ذلك أن المردودية التجارية ترتبط بدورة التشغيل لذلك فهي تسمح بإلقاء الضوء على العلاقة بين النتائج والوسائل المستخدمة في الإنتاج والمتاجرة.

معدل المردودية التجارية = الفائض الإجمالي للإستغلال ÷ رقم الاعمال خارج الرسم

يتم التعبير عن المردودية التجارية والصناعية بالهامش الإجمالي الذي تقتطعه المؤسسة من سعر تكلفة البضاعة المباعة.¹

ثانياً: المردودية الاقتصادية.

المردودية الاقتصادية هي عنصر أساسي في تسيير المؤسسة ومعيار للحكم على مستوى الأداء كما تعبر هذه النسبة عن مردودية الأصل الاقتصادي للمؤسسة.²

فالمردودية الاقتصادية تقيس الفعالية في استخدام الموجودات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة لأنه إذا أرادت هذه الأخيرة البقاء يجب أن تكون ذات فعالية تقنياً بمعنى أن تكون قيمة المدخلات أقل من كمية المخرجات وهذه النسبة تتوافق مع مفهوم تقني هو الأنتاجية، والمردودية الاقتصادية هي مردودية من وجهة نظر رأس المال الاقتصادي (مجموع الموجودات المستعملة من طرف المؤسسة)، فهي تقيس قدرة المؤسسة على تحقيق ارباح متلائمة وكافية مع رأس المال المستثمر.³

– قياسها: تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي للمؤسسة وتستبعد الأنشطة الثانوية وذات طابع استثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الإستغلال ممثلة بنتيجة الإستغلال من جدول النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية، وتكون وفق العلاقة التالية:

¹ بوطغان حنان، مرجع سبق ذكره، ص96.

² صفاء غول، مرجع سبق ذكره، ص4

³ بوطغان حنان، مرجع سبق ذكره، ص73

$$\text{معدل المردودية الإقتصادية} = \text{نتيجة الصافية بعد الضريبة} \div \text{الأصول الإقتصادية}$$

أي تقيس مدى مساهمة الأصول الإقتصادية في تكوين نتيجة الإستغلال، حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الإستغلال.¹

ثالثا: المردودية المالية.

تعرف المردودية المالية على أنها مردودية الأموال الخاصة، بحيث تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، وتدخل في مكوناتها كافة عناصر وحركات المالية، إذ أنها تعبر عن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح عن طريق الأموال المقدمة من طرف المساهمين، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول النتائج والأموال الخاصة من الميزانية²

1- قياسها:

تهتم المردودية المالية بالدرجة الأولى المساهمين والمستثمرين المحليين بالإضافة إلى المسييرين فهي مؤشر على قدرة المؤسسة على مكافأة المساهمين وزيادة ثروهم الصافية الناتجة عن أنشطتها العادية سواء على شكل أرباح موزعة أو على شكل تخصيص في الإحتياطات من شأنه رفع القيمة الجوهرية للأسهم التي يحملونها، وحتى يرضى المساهم أو المستثمر ويقبل بوضع وعد مدخراته لدى المؤسسة يجب أن تكون مردوديتها المالية مرتفعة، وتحسب بالعلاقة التالية:³

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} \div \text{الأموال الخاصة}$$

والجدول التالي يوضع المعدلات الممكنة للمردودية:

¹ مشهود فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص29

² ميلودة ميلي، أثر الرفع المالي على مردودية الاموال الخاصة ودرجة المخاطرة، مذكرة ماستر، جامعة قصدي مرباح بورقلة كلية العلوم

الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2013، ص5

³ عكوش محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص53

الجدول رقم (2-1): معدلات المردودية المالية

التقييم	معدل المردودية المالية
لا توجد مردودية مالية	(ROE) أقل أو يساوي 0%
مردودية مالية ضعيفة	(ROE) محصور بين 0% و 5%
مردودية مالية متوسطة	(ROE) محصور بين 5% و 10%
مردودية مرتفعة ومرضية	(ROE) أكبر من 10%

المصدر: محمد هشام بوبلال، أثر التمويل بالسندات على مردودية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة قصدي مرباح بورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2013، ص8

2- محددات المردودية المالية:

من خلال العلاقة السابقة يمكن استنتاج محددات المردودية المتمثلة في النتيجة والأموال الخاصة فالنتيجة هي الفرق بين الأموال الخاصة في بداية السنة ونهاية السنة، وهي فرق الإيرادات والتي تكون ممثلة في جدول حسابات النتائج، أما الأموال الخاصة فهي فائض الأصول على الخصوم وتظهر في الميزانية.¹

المطلب الثالث: الرافعة المالية.

يعتبر الرفع في الإدارة المالية استخدام التكاليف الثابتة للتأثير على العائد المتوقع، وتحليل الرفع عبارة عن المدى الذي يمكن من خلاله زيادة الأرباح في المؤسسة نتيجة زيادة التكاليف أو أموال الإقتراض.

أولاً: تعريف الرفع المالي.

يقصد بالرفع المالي هو اعتماد المنشأة على الإقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية في سد احتياجاتها المالية، وبالتالي تكون التكاليف الثابتة (المالية) لديها في هذه الحالة هي الفوائد المدينة أو

¹ محمد هشام بوبلال، أثر التمويل بالسندات على مردودية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة قصدي مرباح بورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2013، ص8

المدفوعة، أما إذا كانت الشركة تطرح أسهما ممتازة لسد الاحتياجات فإن التكاليف الثابتة هنا هي أرباح الأسهم الممتازة التي ستقوم الشركة بدفعها إلى المساهمين الممتازين ويشير الرفع المالي أيضا إلى استخدام أموال الغير في التمويل بهدف زيادة أرباح التشغيل قبل الفوائد والضرائب، وهو عبارة عن القروض إلى مجموع الخصوم.¹

ثانيا: الصيغة الرياضية للرفع المالي.

تبين الرافعة المالي أثر المديونية على الأموال الخاصة، تتوقف الرافعة المالي فقط على الهيكلة المالية للمؤسسة، لهذا الغرض يكفي تبيان المردودية المالية بالنسبة للمردودية الإقتصادية، وتكون وفق العلاقة التالية:²

$$\text{المردودية الإقتصادية} = (\text{النتيجة الصافية} + \text{المصاريف المالية}) \div (\text{الديون} + \text{أموال خاصة})$$

ومنه:

$$\text{المردودية المالية} = (\text{النتيجة المالية} / \text{الأموال الخاصة})$$

بأخذ أثر الضريبة على أرباح الشركات تصبح المردودية المالية:

$$\text{المردودية المالية} = \{ م إ + د / أ خ (م إ - ف) \} (1 - ن ض أ)$$

م إ: مردودية الإقتصادية

د: الديون

أخ: أموال خاصة

ف: تكلفة الديون

¹ ماجي مرصلي، أثر استخدام رافعتي التشغيل والمالية في تخطيط ربحية المشاريع الإستثمارية، مذكرة ماستر، جامعة د.الطاهر مولاي بسعيدة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2017، ص 57

² شيحة حميسي، مرجع سبق ذكره، ص 110

ن ض أ: نسبة الضريبة على الأرباح

إذن المردودية المالية تساوي المردودية الإقتصادية مضافا إليها أثر الرافعة المالية، وعليه فإن الرافعة المالية، تكون عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{الرافعة المالية} = (\text{الديون/الأموال الخاصة}) \times (\text{المردودية الإقتصادية} - \text{التكلفة المديونية})$$

ثالثا: أليات أثر الرفع المالي

يوضح أثر الرافعة المالية تطور المردودية المالية للمؤسسة تبعا للمردودية الإقتصادية وكذا مستوى الإستدانة مع الأخذ بعين الإعتبار تكلفة هذا الأخير، إذ انه يمكن التمييز بين ثلاث حالات لأثر الرافعة المالية:¹

1- الأثر الإيجابي للرافعة المالية:

عندما تكون نسبة المردودية الإقتصادية أكبر من معدل الفائدة فإن نسبة المردودية المالية تزداد كلما زادت نسبة الإستدانة، وبالتالي تكون أثر الرافعة المالية إيجابيا

2- الأثر السلبي للرافعة المالية:

عندما تكون نسبة المردودية الإقتصادية أصغر من معدل الفائدة فإن نسبة المردودية تنخفض كلما زادت نسبة الإستدانة، وبالتالي تكون أثر الرافعة المالية سلبيا

3- الأثر الحيادي للرافعة المالية:

عندما تكون نسبة المردودية الإقتصادية مساوية لمعدل الفائدة، فإن أثر الرافعة المالية يختفي، وفي هذه الحالة فإن المردودية المالية تساوي المردودية الإقتصادية بعد الضريبة وهذا مهما كان مستوى الإستدانة.

¹ الجوزي غنية، مرجع سبق ذكره، ص99

رابعا: سلبيات أثر الرافعة المالية.

- بالرغم من إيجابيات التي يقدمها مؤشر الرافعة المالية في مساعدة المؤسسة على اختيار مصادر تمويلها واتخاذ قرار التمويل إلا أنه من الناحية المالية له بعض العيوب، من بينها:¹
- مؤشر الرافعة المالية يخدم المؤسسة في حالة ما إذا كانت المردودية الإقتصادية أكبر من معدل الفائدة
 - التضارب بين مصالح كل المساهمين والمقرضين حيث يبحث كل منها على تحقيق مصلحته الخاصة والتي تتمثل في تعظيم الثروة.
 - المبالغة في بعض الأحيان في معدلات الفائدة، مما يؤدي إلى المبالغة في أثر الرفع المالي الذي يتم احتسابه على أساسها
 - رغم أن مؤشر الرافعة يحدد الإستدانة على مردودية الأموال الخاصة، إلا أنه لم يضع حدود للإستدانة المثلى التي تمكن المؤسسة من تحقيق اهدافها

المبحث الثالث: تحليل المردودية عن طريق مؤشرات أداء المالي وتحليل التعادل.

بما ان المردودية لها علاقة بالربحية والنشاط فيجب تحليلهما عن طريق النسب المالية، أما تحليل التعادل فيقصد به عتبة المردودية أو رقم الاعمال الحرج.

المطلب الأول: تحليل المردودية عن طريق نسب الربحية

الربحية تعني قياس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، وهي مؤشر يوضح مدى الكفاية التي صاحبت انجاز العمليات التي قامت بها خلال فترة زمنية معينة ويلقى مؤشر الربحية اهتماما متزايدا خاصة من قبل المالكين (المساهمين) والمستثمرين الجدد، لأن الربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط استثماري اقتصادي.²

¹ دغوم عبد الرحمان، دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية، مذكرة ماستر، جامعة قسدي مزاب ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم

التسيير والعلوم التجارية، 2016/2015، ص11

² منير شاكر وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص62

أولاً: نسبة ربحية النشاط.

تمثل هذه النسبة مردودية رقم الأعمال، أو ماتقدمه الوحدة النقدية من ربح فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد تكون مضللة، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن في العادة مع تزايد الأعباء الكلية، قد تمتص هذه الأعباء كل رقم الأعمال وتتبخر معها الأرباح، وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية، وتحسب عن طريق المعادلة التالية:¹

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = (\text{النتيجة الإجمالية} \div \text{رقم الأعمال السنوي}) \times 100$$

ثانياً: نسب ربحية الإستثمارات.

نسب ربحية الإستثمارات من أكثر المؤشرات التحليلية التي تستخدم في تقييم الأداء في الشركات الأعمال والتي تهم الإدارة والملاك والمستثمر، ويعبر هذا المؤشر عن ربحية وحدة نقدية مستثمرة داخل شركة الأعمال وعليه فإن إرتفاعه قياساً بالمعيار التاريخي أو الصناعي يعني كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة في شركة الأعمال بالإضافة إلى كفاءة القرارات المالية التي اتخذتها الإدارة المالية.² ومن أهم النسب ربحية الإستثمارات:

1- نسبة ربحية الأصول:

تبين هذه النسبة ما استخدام من الأصول للحصول على النتيجة وبالوحدات التي تمثل ماتعطيته كل وحدة نقدية من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من النتيجة الإجمالية، فالعبرة ليس في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ماهي في مردودية هذه الأصول، وتحسب وفق العلاقة التالية:³

$$\text{نسبة ربحية الأصول} = (\text{النتيجة الإجمالية} \div \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

¹ مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص52

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص141

³ أوراغ نخولة، مرجع سبق ذكره، ص49

2- القوة الإرادية:

القوة الإرادية هي إحدى النسب المالية التي يمكن من خلالها الحكم على مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الأرباح نتيجة استثمار موجوداتها في ممارسة نشاطها الجاري من خلال عمليات البيع ولذلك يطلق عليها في بعض الأحيان القابلية الإرادية أو القدرة الربحية.¹ لتحديد القوة الإرادية لأي وحدة اقتصادية يتم الاعتماد على عاملين أساسيين هما:

أ- الهامش: تعبر هذه النسبة عن مستوى ربحية الوحدة الاقتصادية من المبيعات، وتحسب وفق العلاقة التالية:²

$$\text{نسبة الهامش} = \text{صافي الربح قبل الضريبة والفائدة} \div \text{صافي المبيعات}$$

ب- الدوران: أي أنه معدل دوران إجمالي الموجودات ومدى مساهمتها في تحقيق المبيعات، ويحسب وفق العلاقة التالية:³

$$\text{معدل دوران الموجودات} = \text{صافي الربح} \div \text{إجمالي الموجودات}$$

إذن: نسبة القوة الإرادية = الهامش × الدوران

$$\text{القوة الإرادية} = \text{صافي الربح} \div \text{إجمالي الموجودات}$$

المطلب الثاني: تحليل المردودية عن طريق نسب النشاط والنمو.

تشير نسب النشاط إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام إدارة أصولها في تحقيق المبيعات، أما نسب النمو فهي تقيس مدى تطور المبيعات والأرباح خلال فترة زمنية معينة. أولاً: نسب النشاط .

نسب النشاط تدل على مدى كفاءة استخدام الموجودات، أي بمعنى كفاءة الأموال المستثمرة في تحقيق وحدة نقدية من صافي المبيعات، ونسب النشاط هدفها اظهار مدى كفاية تشغيل الموجودات.⁴

¹ - قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحيى، مرجع سبق ذكره، ص112

² - حمزة محمودي، مرجع سبق ذكره، ص136

³ - قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحيى، مرجع سبق ذكره، ص113

⁴ عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، ص96

وهذه أهم نسب النشاط:

1- معدل دوران الأصول الثابتة:

تكمن أهمية هذا المؤشر على مدى قدرة الشركة على استغلال أصولها الثابتة في تحقيق المبيعات وتحسب وفق العلاقة التالية:¹

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{رقم الأعمال} \div \text{الأصول الثابتة}$$

2- معدل دوران الأصول المتداولة:

يعني ذلك دراسة العلاقة بين الأصول استخدامها وتعبير هذه النسبة على مدى كفاءة إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد مبيعات منها، فكلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي، وهو ما تهدف الإدارة المعاصرة في الوصول إليه، لأن انخفاض معدل الدوران يعني ضعفا في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وتحسب وفق العلاقة التالية:²

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال} \div \text{الأصول المتداولة}$$

ثانيا: نسب النمو.

نسب النمو هي تلك النسب التي يتم من خلالها قياس معدل التغير الذي يحدث في أي عنصر من عناصر القوائم المالية بين فترة مالية وأخرى، ونسب النمو هي:³

1- نمو المبيعات:

تقيس نسبة نمو المبيعات (رقم الأعمال) معدل التغير الحاصل في المبيعات الفترة المالية الجارية مقارنة بالفترة المالية السابقة، وتكون كما يلي:

¹ قاسم محسن الحبيطي وزياد هاشم يحي، مرجع سبق ذكره، ص107

² أوراغ خولة، مرجع سبق ذكره، ص44

³ قاسم محسن الحبيطي وزياد هاشم يحي، مرجع سبق ذكره، ص117 ص118

$$\text{نسبة نمو المبيعات} = (\text{التغيرات في المبيعات} \div \text{مبيعات الفترة السابقة}) \times 100$$

2- نمو الأرباح:

تقيس نسبة نمو الأرباح معدل الحاصل في الأرباح الصافية خلال الفترة الحالية قياساً مع أرباح الصافية للفترة السابقة، وتكون كمايلي:

$$\text{نسبة نمو الأرباح} = (\text{التغير في الأرباح} \div \text{أرباح الفترة السابقة}) \times 100$$

المطلب الثالث: تحليل التعادل.

يعرف تحليل التعادل على أنه عتبة المردودية أي حجم النشاط المترجم برقم الأعمال، أين يتم تغطية التكاليف الهيكلية بصفة كلية.

أولاً: تعريف تحليل التعادل.

هناك عدة تعاريف لتحليل التعادل نذكر مايلي:

- تعرف نقطة التعادل بأنها نقطة الإنتاج بالوحدات أو حجم المبيعات بالدينار التي تؤدي إلى ربح قبل الفائدة و الضريبة مساويا للصفر، لذلك تعتبر المشاريع التي لا تصل إلى نقطة التعادل مشاريع مرفوضة، أما تلك التي تكون فوق مستوى التعادل فهي مجال منافسة بين المستثمرين.¹
- يعرف تحليل التعادل بالمعنى الضيق على أنه نظام يتحدد بموجبه مستوى النشاط الذي تتساوى فيه الإيرادات مع التكاليف، أما المفهوم الواسع يمكن لتحليل التعادل أن يحلل التكاليف الثابتة و المتغيرة لتحديد الربح المتوقع لأي مستوى إنتاجي متوقع، مما يشير إلى المستوى الذي تتساوى فيه التكاليف و الإيرادات و يستند تحليل التعادل إلى بعض الإفتراضات الأساسية و التي تهدف إلى تبسيط التحليل كي يمكن التعبير عنه بسهولة²

¹ محمد مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص 363.

² مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 246.

ثانيا: حساب عتبة المردودية.

تحليل التعادل يمثل رقم الأعمال الذي تحقق فيه المؤسسة نتيجة تساوي الصفر، و يتساوى أو يتعادل فيه إجمالي إيراداتها مع إجمالي تكاليفها و تسمى بعتبة المردودية ، بحيث يكون:¹

$$\text{رقم الأعمال} = \text{إجمالي التكاليف}$$

ومنه: $\text{النتيجة} = \text{رقم الأعمال} - \text{إجمالي تكاليف}$

$$\text{النتيجة} = \text{رقم الأعمال} - \text{إجمالي التكاليف المتغيرة} - \text{التكاليف الثابتة}$$

$$\text{النتيجة} = \text{الهامش على التكاليف المتغيرة} - \text{التكاليف الثابتة}$$

و بما أن النتيجة عند عتبة المردودية تساوي الصفر يكون:

$$\text{النتيجة} = \text{الهامش على التكاليف المتغيرة} - \text{التكاليف الثابتة} = \text{الصفر}$$

ومنه: $\text{الهامش على التكاليف المتغيرة} = \text{التكاليف الثابتة}$

ويمكن أن نعبر عن عتبة المردودية بالعلاقة التالية:

$$\text{عتبة المردودية} = (\text{رقم الأعمال} \times \text{التكاليف الثابتة}) / \text{الهامش على التكلفة المتغيرة}$$

¹ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 172.

ثالثا: التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة.

التكاليف المتغيرة هي تلك التكاليف التي تتغير بالتناسب مع مستوى نشاط المؤسسة، أي حسب عدد الوحدات المنتجة والمباعة، أما التكاليف الثابتة هي تلك التكاليف المستقلة عن حجم النشاط على المدى القصير.¹

خامسا: نقاط ضعف في تحليل المردودية.

بالرغم من أهمية تحليل التعادل واستخداماته المفيدة، إلا أنه يشوبه بعض نقاط الضعف التي معظمها من تلك الافتراضات التي استند إليها التحليل، وللحصول على نتائج جيدة من تحليل التعادل لا بد من أخذ نقاط ضعف هذه الإعتبارات حيث يمكننا أن نوجزها فيما يلي:²

- صعوبة تقسيم التكلفة إلى ثابتة وأخرى متغيرة

- الافتراض بأن إجمالي التكلفة تبقى دون تغيير بغض النظر عن حجم المبيعات هو افتراض غير

صحيح

- من الصعب استخدام تحليل التعادل في المنشآت التي تنتج أكثر من سلعة

- يعتبر تحليل التعادل تحليلا ساكنا وهو تحليل لا يصلح استخدامه للتخطيط في الأجل الطويل.

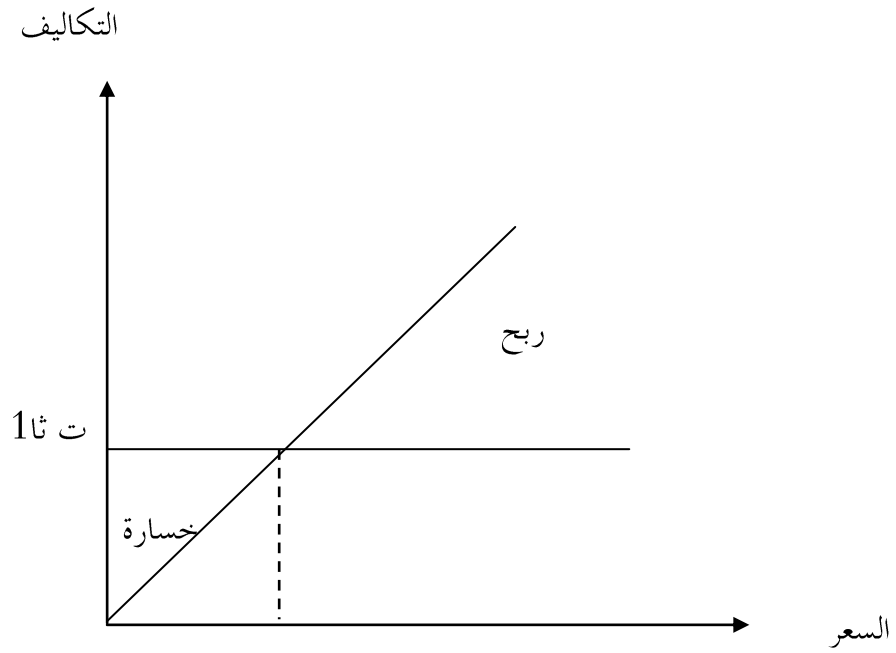
¹ هميسي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص114 ص115

² مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص247

سادسا: التحديد البياني لعتبة المردودية.

من أجل التوسع في تحديد عتبة المردودية أو رقم الأعمال الحرج، الرسم البياني الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-2) رسم بياني يوضح التحليل التعادل



ع م

المصدر: خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع ، بوزريعة، الجزائر، 2013

ص 117

خلاصة:

إن الهدف من وراء إنشاء المؤسسة هو تحقيق الأرباح صافية عن طريق الإستثمار في الأموال وإستغلال الإمكانيات المتاحة والوسائل التي تملكها هذه المؤسسة، حيث أن المردودية عامل مهم لتسيير المؤسسة، ومما سبق يمكن استنتاج مايلي:

- المردودية هي مقارنة النتائج المتحصل عليها بالإمكانيات والوسائل المستخدمة.
- تسعى المردودية إلى تحقيق أكبر ربح ممكن بأقل التكاليف.
- هناك عوامل داخلية وخارجية تؤثر على المردودية سواء كانت إيجابية أو سلبية .
- قدرة التمويل الذاتي هي معرفة قدرة المؤسسة على الإعتماد على أموالها من مصادر داخلية.
- هناك ثلاثة أنواع للمردودية تتمثل في المردودية التجارية التي تتعلق بنشاط المؤسسة، المردودية المالية تتعلق بالأموال الخاصة أما المردودية الإقتصادية فهي تتعلق بالأصول الإقتصادية.
- المردودية المالية هي المردودية الإقتصادية مضافا إليها أثر الرافعة المالية.
- يتم تحليل المردودية عن طريق نسب النشاط ونسب الربحية ونسب النمو .
- تحليل التعادل أو عتبة المردودية هي عندما يتساوى رقم الأعمال مع التكاليف وتكون النتيجة لا ربح ولا خسارة .

تمهيد:

يتمثل الهدف الأساسي للمؤسسة في ضمان استمراريتهما والحصول على مستوى مردودية يعكس بصفة إيجابية قيمة الأموال المستثمرة، ويعد التحليل المالي ذا أهمية بالغة في مجال اتخاذ القرارات الأكثر نجاعة وتجانسا مع استراتيجية المؤسسة، ولهذا وجب على كل مؤسسة تقييم مردوديتها بالإعتماد على تقنيات التحليل المالي ومن بين هذه المؤسسات المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية و المواد النافعة ENOF (وحدة البطحة) التي هي محل الدراسة، ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: ماهية المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية والمواد النافعة .

- المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها .

- المبحث الثالث: حساب قدرة التمويل الذاتي ونسب المردودية .

المبحث الأول :ماهية المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية و المواد النافعة

تعتبر المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية و المواد النافعة من أهم المؤسسات الناشطة في مجال الصناعة في الجزائر، و في مايلي سيتم التعريف بالمؤسسة و تطورها بالإضافة إلى أهدافها¹.

المطلب الاول : التعريف بالمؤسسة و أهدافها و أولوياتها

المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية و المواد النافعة ENOF لديها 22 فرع في الجزائر، منها وحدة بطحة التي هي محل الدراسة.

أولاً: التعريف بالمؤسسة

المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية و المواد النافعة ENOF (وحدة البطحة) شركة عمومية ذات أسهم متخصصة في الإستغلال المنجمي لإستخراج مادة الحصى (عبارة عن حجارة تستخرج من المقلع) بدأت هذه المؤسسة في 2012، حيث يحتوي هذا المنتج على مادة الحصى و الرمل ثم القيام بتحويلها و معالجتها لتسويقها في شكلها النهائي.

تقع المؤسسة في بلدية برج بونعامة ولاية تيسمسيلت على واجهة الطريق الولائي الرابط بين بلديتي برج بونعامة و سيدي سليمان، و تبعد عن مقر الولاية ب 56 كم و هي شركة ذات طابع إقتصادي.

تضم 59 عاملا بالإضافة الى 07 عمال في إطار الإدماج المهني ويقدر رأس مال الشركة الأم ENOF ب 110000000 دج.

تقوم المؤسسة الآن بإستغلال مقلعين :

- مقلع البطحة.
- مقلع كاف البطحة .

¹ مصلحة المالية والمحاسبة بمؤسسة ENOF وحدة بطحة برج بونعامة

ثانيا: أهداف وأولويات المؤسسة

المهدف الرئيسي لأي مؤسسة اقتصادية هو تحقيق الربح والاستمرارية كما هو الحال في مؤسسة ENOF

كما أن لها أولويات تقوم بها هذه المؤسسة من أجل تحقيق أغراضها.

1- أهداف المؤسسة :

تسعى المؤسسة جاهدة لتحقيق جملة من الأهداف لضمان السير الحسن لها نوجزها في النقاط التالية:

- العمل على تحسين أداء العمال من خلال تخصيص ميزانية للتكوين و التدريب.
- العمل على تلبية حاجيات الزبائن بطريقة مثلى لضمان خدمتهم في أحسن الظروف مع الإهتمام بإنشغالهم و التكفل بها و العمل على تحسينها لتلبية رغباتهم .
- السعي لجلب زبائن جدد و اتخاذ جميع الإجراءات التي تساعد على الحفاظ على مكانتها في السوق
- تحسين الميزة التنافسية للمؤسسة .
- العمل على تحسين مردودية المؤسسة بأقل التكاليف .
- ترسيخ مصادقة النوعية و الإستقرار.

2- أولويات المؤسسة:

- استخدام موارد المؤسسة بصورة أمثل لتحديد فرص التسوق .
- العمل الدائم على تحليل بيئة المؤسسة لتحديد نقاط الضعف و القوة، و كذا الفرص و التهديدات .
- ضمان الجودة العالية للمنتوج .
- فحص و إختبار و مراقبة المنتوج قبل تسويقها.
- نقل المنتوج في أحسن ظروفه وفقا لجميع الشروط، إذ تكون هذه العملية مرفقة بوصول الإستلام وشهادة التحليل و المطابقة.

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية والمواد النافعة (وحدة بطحة)

- ضمان الإنضباط و الإلتزام داخل الشركة من خلال تنظيم و قيادة و توجيه العمال لتحقيق الأهداف المرجوة.

- تحديث وسائل الإنتاج و تجديدها لضمان الجودة و النوعية و الكمية.

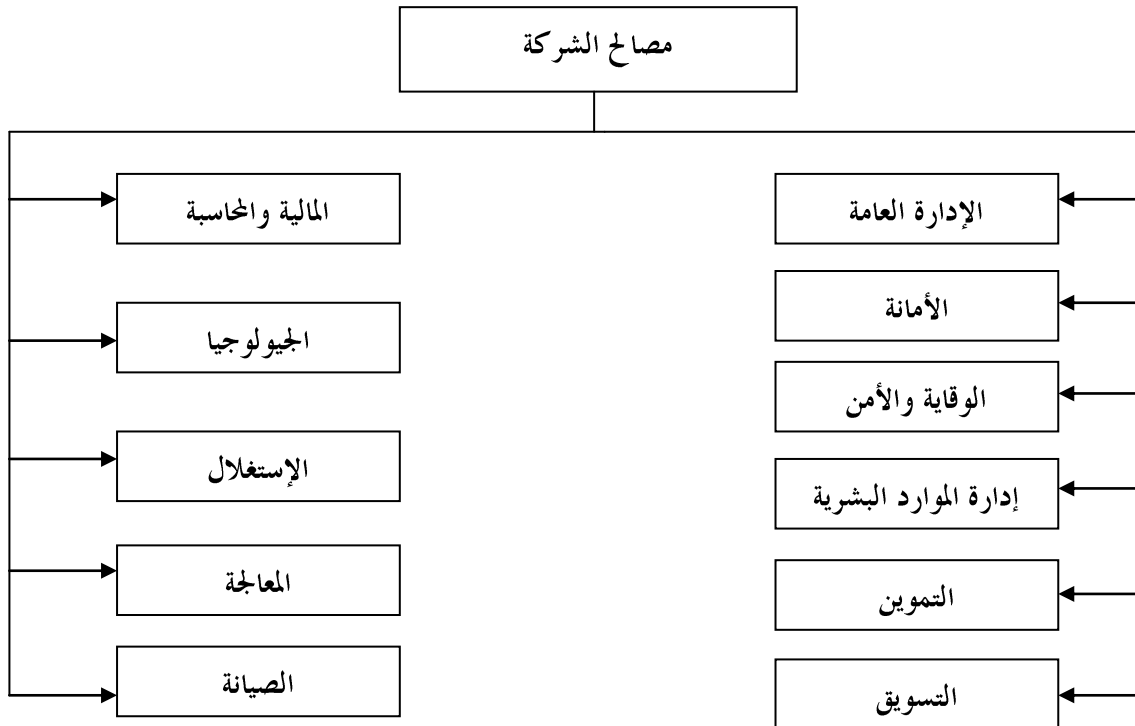
المطلب الثاني: تقديم الهيكل التنظيمي و مصالح المؤسسة

لكل مؤسسة هيكل تنظيمي الذي يعتبر من أهم الأجهزة التي تبادر بها المؤسسة أثناء القيام بعملية التنظيم و هو عبارة عن مجموعة من المصالح المتصلة ببعضها البعض ذات تنسيق فيما بينها.

أولا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

من خلال نشاط المؤسسة و لتحقيق الأهداف المسطرة و الإستراتيجية المتبعة حرصت الوحدة على تنظيم و توسيع مهامها وفق المخطط السنوي الذي تعمل على تجسيده دون إهمال التنسيق بين مختلف المصالح.

الشكل رقم (3-1) الهيكل التنظيمي للمؤسسة:



المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة

ثانيا: مصالح المؤسسة

تتمثل مصالح المؤسسة في مايلي:

1- مصلحة الإدارة العامة : هذه الوحدة هي بمثابة العقل المدبر للمؤسسة يرأسها المدير و هو المكلف بالشؤون العامة ، و تسطير الأهداف ووضع الإستراتيجيات، و الإشراف على كافة المصالح في المؤسسة و السهر على السير الحسن لها و توطيد العلاقات فيها بينها.

مهامها :

- الإشراف و تسيير موارد المؤسسة .
- الإمضاء و المصادقة على جميع الوثائق و القرارات و العقود.
- إقامة علاقات مع مختلف المؤسسات المالية و الإقتصادية .
- الرقابة على شؤون الشركة و السهر على مدى تطبيق القوانين و المهام داخلها.
- اتخاذ القرارات، ووضع الإجراءات اللازمة لحل مختلف المشاكل.

2- مصلحة الأمانة: هي الوحدة المساعدة للإدارة العامة مكلفة بالأعمال الإدارية للمدير من تحضير و طبع الوثائق و ترتيبها بالإضافة إلى التكفل بالإتصالات الصادرة و الواردة.

مهامها:

- إعداد التقارير الدورية (يومية ، أسبوعية ، شهرية ، سنوية).
- تحرير المكالمات داخل و خارج المؤسسة .
- إعداد و ترتيب و حفظ الوثائق .
- تسيير البريد الصادر و الوارد و البريد الإلكتروني .

3- مصلحة الوقاية و الأمن: و تتمثل هذه المصلحة في رئيس المصلحة و لجنة الوقاية و الأمن حيث تعمل هذه المصلحة على ضمان محيط ملائم للعمل وقدرتها على توفير وسائل الوقاية و الأمن للعمال، و السهر على حماية ممتلكات الشركة من آليات ووسائل إنتاج، و كذلك حماية المخازن والتدخل أيضا في حالة وقوع حوادث خطيرة كانت أو حوادث عادية.

مهامها:

- مراقبة أماكن العمل من حيث إحترام و تطبيق قوانين و إجراءات الوقاية و الأمن.
- تحرير تقارير فيما يخص الوقاية و الأمن.
- إجراء اجتماعات دورية شهرية للجنة الوقائية و الأمن، و القيام بزيارات ميدانية و إحصاء أماكن الخطر و القيام بالتدابير اللازمة لمعالجتها.
- إجراء فحوصات طبية دورية لكافة العمال .
- التنسيق مع مختلف المصالح من أجل خلق جو عملي خالي من الخطر.

4- مصلحة إدارة الموارد البشرية: يمثل هذه المصلحة رئيس فرع تسيير المستخدمين و رئيس فرع الأجور و عضو مكلف بتنقيط الحضور، حيث تقوم المصلحة بتسيير جميع النواحي الإدارية و الإجتماعية و المالية و تحتوي على الاقسام التالية:

أ- قسم تسيير المستخدمين : يقوم بتحضير الأجور و الرواتب ثم تسليمها لمصلحة المالية والمحاسبة كما تهتم بعملية التوظيف والتوجيه والتكوين و تقديم الخدمات الاجتماعية، و الضمان الاجتماعي للعمال و ضمان حقوقهم أثناء القيام بالعمل داخل الوحدة بالإضافة إلى تسيير كفاءات الشركة، هذا أعطى للشركة سمعة جيدة.

ب- قسم الوسائل العامة: يهتم باحتياجات الوحدة من الناحية المادية، و يعمل على تجهيزها بما يلزمها من معدات بالإضافة الى مهمة سحب الوثائق الإدارية و الملفات و القيام بشؤون وسائل الإتصال كالهاتف و الفاكس.

مهامها:

- تسيير المستخدمين .

- إنجاز رواتب العمال النهائية .

- التكفل بالشؤون الاجتماعية للعمال.

5- مصلحة التموين : وتكون مكلفة هذه المصلحة بتموين الوحدة المركزية بقطع الغيار و المتفجرات التي تستخدمها الشركة في عملية الاستخراج، و كذا تموين كل الأقسام و المصالح بالمعدات و اللوازم، كما أنها مكلفة باختيار أحسن الممولين جودة و سعرا.

مهامها:

- انتقاء سلع ذات جودة و نوعية عالية .

- توفير السلع اللازمة لضمان السير الحسن للمؤسسة .

- تخزين و حفظ السلع في المخزن .

- الوقوف على عمليات التوزيع بعد الشراء .

- التفاوض مع الموردين.

6- مصلحة التسويق: ويمثل هذه المصلحة رئيس مصلحة و رئيس المبيعات و أعوان التسويق و سائقي الرافعات، حيث أن المصلحة مكلفة بتسويق المنتج و تسيير العلاقات مع الزبائن فهي تعتبر من الخلايا النشطة في الشركة كما تعمل على ترويج المنتج.

مهامها:

- توزيع و تسويق المادة على الزبائن حسب الطلبات.

- إنجاز التقارير اليومية و الشهرية و السنوية .

- إنجاز الفواتير و إرسالها إلى الزبائن .

- تحصيل الديون .

- متابعة تطبيق عقود البيع و الطلبات .

- نقل المادة من مكان الإنتاج إلى الزبون.

7- مصلحة المالية و المحاسبة : و يمثلها رئيس المصلحة و محاسب رئيسي و أمين صندوق حيث هذه مصلحة مكلفة بتسيير الموارد المالية للمؤسسة فتقوم بتسجيل كل النشاطات الخاصة بالمؤسسة في دفاتر المحاسبة، والتأكد من مطابقتها للفواتير و وضع الميزانية المحاسبية السنوية للمصالح الأخر، ووضع المخطط المالي و مراقبة الرواتب و الأجور و متابعة يومية للصندوق و لبنك ، و كذلك دفتر الضرائب.

مهامها:

- إعداد الميزانية المحاسبية.

- إعداد جدول الحساب النتائج .

- التقييد المحاسبي لجميع العمليات المحاسبية .

- مراقبة فواتير البيع و الشراء .

- القيام بعمليات الجرد في نهاية السنة .

- تسديد الديون (موردون ، ضرائب و إشتراكات اجتماعية).

-المحاسبة التحليلية (تحديد التكاليف ، تحديد الإنتاج ، سعر التكلفة و النتيجة التحليلية الصافية).

8- مصلحة الجيولوجيا و الطبوغرافيا: يمثل هذه المصلحة مهندس جيولوجي و مهندس طبوغرافي و مساعد طبوغرافي و نقاب و مساعدة نقاب و معين حيث تكلف هذه المصلحة بتحديد احتياطي المنجم من المادة الخام.

مهامها :

- التنقيب و الاستكشاف الجيولوجي .

- متابعة الاشغال المنجمية للتنقيب و الاستغلال .

- أخذ العينات .

- مسح الأراضي.

9- مصلحة الاستغلال : يمثل هذه المصلحة رئيس مصلحة الاستغلال و مهندسي المناجم و رؤساء الورشات و المنجمين و أعوان المنجمين و سائقي القاطرات و سائقي آلات شحن السيارات و الشاحنات و رئيس الحضيرة و الأعوان، حيث تكلف هذه المصلحة باستخراج المادة الأولية، و نقلها إلى مصلحة المعالجة بوسائل المؤسسة الخاصة.

مهامها:

- إستخراج المادة الأولية.

- نقل المادة الأولية الى مكان المعالجة.

- إعداد مخطط الرمي ، إعداد تحليل معطيات التقارير الواردة من المقلع.

- الحرص على العمل بانتظام في المقالع من أجل تفادي الحوادث تحت إشراف رئيس المقلع .

- إعداد مخططات الاستخراج من أجل تنظيم مخطط الرمي.

- إعداد مخطط الاستغلال السنوي .

10- مصلحة المعالجة : يمثل هذه المصلحة رئيس المصلحة و رئيس مركز و مساعد و مسير آلات التكسير و سائق آلية ضخاخ المياه و عامل يدوي ، حيث تكلف هذه مصلحة بتسيير المصنع، و نشاطها هو تحويل المادة الخام إلى منتج نهائي قابل للتسويق مع احترام البرنامج السنوي الذي يتم وضعه في بداية السنة بالتنسيق مع مصلحة الاستغلال حسب إنتاجية المصنع و قدرته الإنتاجية.

مهامها:

- إستقبال المادة الأولية .

- العمل على تكسير المادة الأولية.

- التكسير الدقيق للمادة .

- تخزين المادة للتسويق .

11-مصلحة الصيانة: يمثل هذه المصلحة رئيس المصلحة و رئيس الورشات التقنية و مكتب المنهجية و الأعوان، حيث تقوم هذه المصلحة بصيانة جميع ممتلكات المؤسسة بما فيها وسائل الإنتاج و المعدات و أدوات القسم الإداري، و العمل على وضع مناهج و طرق الصيانة، كما تخدم بصورة أولى وسائل و معدات الإنتاج مع عصرنتها و مراقبتها باستمرار.

مهامها :

- صيانة الشاحنات لضمان السير الحسن للمؤسسة .

- صيانة قطع الغيار لمختلف الأجهزة .

- تلحيم الأجهزة التالفة .

- إنشاء الملفات لمتابعة الأجهزة.

المطلب الثالث: نشاط المؤسسة

يعتبر إنتاج الحصى بوحدة بطحة النشاط الأساسي لهذه المؤسسة، و تمارس المؤسسة عملها في ثلاث فروع

هي كالتالي:

أولا :مصلحة الإستغلال

يتم في هذه المرحلة إستخراج المادة الأولية المتمثلة في الحجاره، حيث تقوم مصلحة الجيولوجيا و الطبوغرافيا بدراسة إستغلالية المقلع و تحديد الإحتياطي من المنتج، عند استخراج المادة الأولية يتم نقلها بواسطة شاحنات الى محطة البطحة للشروع في العملية الانتاجية .

ثانيا : مصلحة المعالجة

في هذه المرحلة تمر المادة الأولية عبر عدة مراحل ففي البداية يتم تحويل الحصى الى جزئيات حجم (200/0) في المحطة الأولية ، ثم تمر الى المحطة الثانوية لفصل المادة عن الشوائب للحصول على المادة النهائية تتكون من عدة منتجات.(013/25/15/8...).

ثالثا:النشاط التسويقي

يتم تسليم المنتج للزبائن حسب الطلب و هذا وفقا لبنود و عقود البيع المبرمة مع المؤسسة، حيث يمثلون نسبة 98% من مبيعات الشركة، أما باقي الزبائن يمثلون 2% البيع نقدا).

يعتبر مقلع البطحة وحدة من الوحدات الإنتاجية للحصى في الوطن، إذ يعتبر هذا الأخير النشاط الأساسي للمقلع، و تسعى جاهدة على تلبية حاجيات الزبائن بطريقة مثلى لضمان خدمتهم في أحسن الظروف مع الإهتمام بانشغالهم و التكفل بها و العمل على تحسينها لتلبية رغباتهم، بالإضافة إلى ترسيخ مصادقة النوعية و الإستقرار و العمل على تحسينه، ليتم نقلها إلى الشركة الموجودة بحاسي مسعود لتموين الزبائن هناك بحيث يمثلون نسبة 98 % من مجموع زبائنها.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها

سنحاول في هذا المبحث عرض الميزانية المالية المختصرة وجدول النتائج خلال السنوات 2013 و2014 و2015، ثم نقول بعملية التحليل المالي عن طريق التوازنات المالية والنسب المالية.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسة

إن من مهام مصلحة المالية والمحاسبة إعداد القوائم المالية في شكل تقارير مالية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج .

أولاً: الميزانية المالية المختصرة (2013-2014-2015) .

من أجل معرفة حركة الموارد المالية للمؤسسة يجب الإطلاع على الميزانية المالية خلال الفترة الزمنية المحددة.

الجدول رقم (3-1): الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول (الوحدة دج)

2015	2014	2013	الأصول
103948653,37	82420439,20	70025639,50	الأصول الثابتة
-	-	-	- التثبيتات المعنوية
59546698,18	67866396,51	70025639,50	- التثبيتات العينية
44401955,79	14554042,69	7,00	- التثبيتات المالية
179995203,80	174953720,46	156996514,93	الأصول المتداولة
78967450,30	62529169,32	68406843,56	- المخزونات
93655132,88	55456446,78	61592321,63	والمنتجات قيد التنفيذ
			- حسابات الغير (قيم غير محققة)
7372620,62	56968104,36	26997349,74	- الموجودات (قيم جاهزة)
283943857,17	257374159,66	227022154.43	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة إعتماذا على الملحق رقم 1 و4

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية والمواد النافعة (وحدة بطحة)

يتبين من خلال الجدول أن عناصر الأصول والمتمثلة في الأصول المتداولة والأصول الثابتة قد تطورت خلال السنوات الثلاث وذلك بسبب توسع نشاط الشركة ومعرفة الزبائن لمختلف منتجاتها مع الوقت .

الجدول رقم (3-2): الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم

2015	2014	2013	الخصوم
203222666,39	152252531,44	148640904,14	الأموال الدائمة
112011547,01 91211119,38	58656542,44 93595989	56704085,64 91936818,50	-الأموال الخاصة -ديون طويلة الأجل
80721191.38	105121628,22	78381250,29	الخصوم المتداولة (ديون قصيرة الأجل)
283943857,77	257374159,66	227022154,43	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم 2 و 5

من خلال الجدول نلاحظ أن خصوم المؤسسة قد ارتفعت خلال السنوات الثلاث، حيث أن الأموال الخاصة شهدت زيادة مستمرة ، أما ديون المؤسسة فقد ارتفعت في سنة 2014 لتتخفف في سنة 2015 وهذا مؤشر إيجابي للمؤسسة مما يدل على أنها قامت بتسديد ديونها.

ثانيا: عرض جدول حسابات النتائج

يعتبر جدول حسابات النتائج من القوائم المالية للمؤسسة التي تبين أعمال المؤسسة إن حققت ربح أو خسارة .

الجدول رقم (3-3): جدول حسابات النتائج

2015	2014	2013	البيان
283977600 5629590,86	366228419,64 (21548144,92)	304938978,75 (58393030,31)	-رقم الأعمال -تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية والمواد النافعة (وحدة بطحة)

19356564,60 -	10504623,27 -	- -	- الإنتاج المثبت - إعانات الإستغلال
308963755,46	355184897,99	246545948,44	1- إنتاج الدورة
55156441,87 42811741,68	48092721,68 57571539,50	53322392,01 41615387,95	- مشتريات مستهلكة - خدمات خارجية - واستهلاكات أخرى
(97968183,8)	(105664261,18)	(94937779,96)	2- استهلاك الدورة
210995571,91	249520636,81	(151608168,48)	3- القيمة المضافة (3+2)
138591500,31 5663050,17	145342199,08 2791087,68	(152397576,63) (7551794,12)	- أعباء المستخدمين - ضرائب ورسوم - المدفوعات المشاهدة
66741021,43	101387350,05	(8341202,27)	4- فائض إجمالي عن الإستغلال
9378244,79	7350590,41	118231,67	- المنتجات العمليانية الأخرى
33375107,01	31062739,19	7137748,09	- الأعباء العمليانية الأخرى
23281542,54	24637570,54	31474244,31	- مخصصات الإهتلاكات والمؤونات
2634638,62	-	17298014,72	- استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
22097255,29	53037630,73	(29536948,28)	5- النتيجة العمليانية
-	-	-	- نواتج مالية
-	-	-	- أعباء مالية
-	-	-	6- النتيجة المالية
22097255,29	53037630,73	(29536948,28)	7- النتيجة العادية قبل الضرائب

الفصل الثالث:دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية والمواد النافعة (وحدة بطحة)

			(6+5)
-	-	-	-الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية
-	-	-	-الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتائج العادية
320976638,87	362535488,40	263962194,83	-مجموع نتائج النشاطات العادية
298879383,58	309497857,67	293499143,11	-مجموع أعباء النشاطات العادية
22097255,29	53037630,73	(29536948.28)	8- النتيجة الصافية للنشاطات العادية
-	-	-	-العناصر غير العادية (النواتج)
-	-	-	-العناصر غير العادية (أعباء)
-	-	-	9- النتيجة غير العادية
22097255,29	53037630,73	(29536948,28)	10- النتيجة الصافية للدورة

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم 3 و 6

يتبين من خلال جدول حسابات النتائج الخاص بالمؤسسة على أنها في سنة 2013 حققت خسارة وذلك بسبب أن المؤسسة جديدة في السوق الذي تنشط فيه، أما في سنة 2014 وسنة 2015 فقد حققت المؤسسة ربحا وذلك بسبب تعرف الزبائن على منتجات المؤسسة .

المطلب الثاني:التحليل عن طريق التوازنات المالية

التوازنات المالية هي : رأس المال العامل، رأس المال العامل الإجمالي، رأس المال العامل الخاص، رأس المال العامل الأجنبي، احتياج رأس المال العامل والخزينة.

أولاً: رأس المال العامل

من أجل معرفة رأس المال العامل فلقد تم استخدام طريقتين للتعرف على القدرات المالي للمؤسسة على المدى القصير .

1- رأس المال العامل من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

الجدول رقم(3-4): حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية

البيان	2013	2014	2015
الأموال الدائمة	148640904,14	152252531,44	203222666,39
الأصول الثابتة	70025639,50	82420439,20	103948653,97
رأس المال العامل	78615264,64	69832092,24	99274013,02

المصدر: من إعداد الطلبة إعتماذا على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ أن رأس المال العامل قد انخفض خلال سنة 2014، أما في سنة 2015 فقد ارتفع بسبب ارتفاع الأموال الدائمة وانخفاض أو تنازل المؤسسة عن بعض الأصول الثابتة وذلك كان في صالح المؤسسة.

2- رأس المال العامل من أسفل الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

الجدول رقم (3-5): حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية

البيان	2013	2014	2015
الأصول المتداولة	156996514,93	174953720,46	179995203,80

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية والمواد النافعة (وحدة بطحة)

80721191,38	105121628,22	78381250,29	ديون قصير الأجل
99274012,42	69832092,2	78615264,64	رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ أن رأس المال العامل خلال السنوات الثلاث 2013، 2014، 2015 موجب وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى وحقت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الإحتياجات المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن الهيكل المالي للمؤسسة.

3- حساب مختلف أنواع رؤوس الأموال:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة = قيم الإستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

رأس المال الأجنبي = ديون طويلة الاجل + الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (3-6): حساب مختلف رؤوس الأموال

2015	2014	2013	البيان
179995203,80	174953720,46	156996514,99	رأس المال العامل الإجمالي
112011547,01 103948653,37	58656542,44 82420439,20	56704085,60 70025639,50	الأموال الخاصة الأصول الثابتة
8062893,64	(23763896,76)	(13321553,90)	رأس المال العامل الخاص
91211119,83 80721191,38	93595989 105121628,22	91936818,5 78381250,29	ديون طويلة الأجل ديون قصيرة الأجل
171932311,21	198717617,22	170318068,79	رأس المال العامل الاجنبي

المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على معلومات المؤسسة

التحليل:

1- رأس المال العامل الإجمالي: نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب خلال السنوات الثلاثة وهو في تزايد مستمر، وذلك ما يدل على ارتفاع الأصول المتداولة للمؤسسة .

2- رأس المال العامل الخاص: نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص في سنتي 2013 و 2014 سالب هذا ما يدل على ان المؤسسة لم تقم بتغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة بل اعتمدت على أموال الغير (الديون الطويلة الأجل).

أما في سنة 2015 فرأس المال العامل موجب وهذا ما يدل على أن المؤسسة تمول استثماراتها بأموالها الذاتية.

3- رأس المال الأجنبي: نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي متذبذب خلال السنوات الثلاثة هذا ما يدل على ارتفاع ديون المؤسسة في سنة 2014 و انخفاضها في سنة 2015.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل

احتياج رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (د ق أ - السلفات المصرفية)

الجدول رقم (3-7): حساب احتياج رأس المال العامل

2015	2014	2013	البيان
172622583,18	117985616,1	129999165,19	الأصول المتداول - القيم الجاهزة
80721191,38	105121628,22	78381250,29	د ق أ - سلفات مصرفية
91901391,80	12863987,88	51617914,90	احتياجات رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال السنوات الثلاثة وهذا يعني أن احتياجات التمويل للمؤسسة اكبر من مواردها، لكن في سنة 2014 انخفض احتياج رأس المال العامل مما يعني انخفاض في

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية والمواد النافعة (وحدة بطحة)

سرعة دوران الزبائن أو ارتفاع سرعة دوران الموردين، وفي سنة 2015 ارتفع احتياج رأس المال العامل وهذا مايدل على ارتفاع سرعة دوران الزبائن أو بطء في دوران الموردين

ثالثا: الخزينة

لمعرفة خزينة المؤسسة إن كانت موجبة أو سالفة أو معدومة يتم استخدام طريقتين:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياج رأس المال العامل}$$

$$\text{الخزينة} = \text{قيم جاهزة} - \text{سلفات مصرفية}$$

أو:

الجدول رقم (3-8): حساب الخزينة

2015	2014	2013	البيان
179995203,80	174953720,46	78615264,64	رأس المال العامل
91901391,80	12863987,88	51617914,90	احتياج رأس المال العامل
88093812	162089732,58	26997349,74	الخزينة

المصدر: من إعداد الطلبة إعتماذا على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ أن خزينة المؤسسة موجبة خلال السنوات الثلاثة وهذا يعني رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل، والخزينة أكبر من الصفر هذا يدل على أنها ليست خزينة مثلى مما يطرح علينا مشكلة الربحية أي التكلفة الضائعة ووجود أموال معطلة، وعلى المؤسسة معالجة هذه المشكلة بتسديد جميع ديونها في آجالها وتوظيف الاموال للحصول على أرباح وعوائد مستقبلية

المطلب الثالث: التحليل عن طريق النسب المالية.

في التحليل عن طريق النسب المالية سوف نقوم بتحليل نسب السيولة لمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها في آجالها المحددة، أما نسب المديونية فتدق قيم الإقتراضات التي قامت بها المؤسسة

أولا: نسب السيولة.

تتمثل نسب السيولة في مايلي:

1- السيولة العامة:

$$\text{السيولة العامة} = (\text{الأصول المتداولة} \div \text{الديون قصيرة الأجل})$$

الجدول رقم (3-9): حساب السيولة العامة

2015	2014	2013	البيان
179995203,80	174953720,46	156996514,93	الأصول المتداولة
80721191,38	105121628,22	78381250,29	ديون قصيرة الأجل
2,22	1,66	2	نسبة السيولة العامة

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ أن نسبة السيولة العامة في السنوات الثلاث 2013، 2014، 2015 أكبر من الواحد وهذا مايدل على أن المؤسسة لها قدرة على تحويل الأصول قصيرة الأجل إلى نقدية سائلة وكذلك تستطيع تسديد التزاماتها قصيرة الأجل

2- نسبة السيولة المختصرة:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم جاهزة}) \div \text{ديون قصيرة الأجل}$$

الجدول رقم (3-10): حساب نسبة السيولة المختصرة

2015	2014	2013	البيان
101027753,50	112424551,14	88589671,37	قيم قابلة للتحقيق+قيم جاهزة
80721191,38	105121628,22	78381250,29	ديون قصيرة الأجل
1,25	1,07	1,13	نسبة السيولة المختصرة

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ أن نسبة السيولة المختصرة خلال السنوات الثلاث هي أكبر من الواحد وهذا مايدل على أن المؤسسة لها القدرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بإستخدام الأصول قصيرة الأجل

3- نسبة السيولة الجاهزة:

نسبة السيولة الجاهزة = قيم جاهزة ÷ ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (3-11): حساب نسبة السيولة الجاهزة

2015	2014	2013	البيان
7372620,62	56968104,36	26997349,74	قيم جاهزة
80721191,38	105121628,22	78381250,29	ديون قصيرة الأجل
0,09	0,54	0,34	نسبة السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة أقل من الواحد خلال السنوات الثلاثة مما يدل على أن المؤسسة غير

قادرة على تسديد ديونها القصيرة الأجل بالإعتماد على السيولة الحالية

ثانياً: نسب المديونية

لمعرفة نسب المديونية الخاصة بالمؤسسة نقوم بحساب نسب الديون إلى الأموال الخاصة ونسب الديون إلى

الأصول

1- نسبة الديون إلى الأموال الخاصة:

نسبة الديون إلى الأموال الخاصة = مجموع الديون ÷ الأموال الخاصة

الجدول رقم (3-12): حساب نسبة الديون إلى الأموال الخاصة

2015	2014	2013	البيان
171932311,21	198717617,22	170318068,79	مجموع الديون
112011547,01	58656542,44	56704085,64	الأموال الخاصة
8,02	3.39	3	نسبة الديون إلى الأموال الخاصة

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على معلومات المؤسسة

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية والمواد النافعة (وحدة بطحة)

التحليل: نلاحظ أن نسبة الديون إلى الاموال الخاصة قد ارتفعت خلال السنوات الثلاث، وهذا مايشير إلى أن المؤسسة لم توفر الأمان لأصحاب القروض

2- نسبة الديون إلى الأصول:

$$\text{نسبة الديون إلى الأصول} = \text{مجموع الديون} \div \text{مجموع الأصول}$$

الجدول رقم (3-13): حساب نسبة الديون إلى الأصول

البيان	2013	2014	2015
مجموع الديون	170318068,79	198717617,22	171932311,21
مجموع الأصول	227022154,43	257374159,66	283943857,17
نسبة الديون إلى الأصول	0,75	0,77	0,60

المصدر: من إعداد الطلبة إعتماذا على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ أن نسبة الديون إلى الأصول أقل من الواحد في السنوات الثلاث، مما يدل على أن المؤسسة لم تعتمد على الغير في تمويل أصولها

المبحث الثالث: حساب قدرة التمويل الذاتي ونسب المردودية

في هذا المبحث سوف نحاول حساب قدرة التمويل الذاتي، نسب المردودية، نسب الأرباح، نسب النشاط ونسب النمو

المطلب الأول: حساب قدرة التمويل الذاتي

من أجل معرفة مدى اعتماد المؤسسة على مواردها المالية الذاتية، نقوم بحساب قدرة التمويل الذاتي

أولاً: قدرة التمويل الذاتي.

$$\text{قدرة التمويل الذاتي} = \text{الفائض الإجمالي للإستغلال} + \text{نواتج أخرى محصلة (باستثناء النواتج التنازل عن عناصر الأصول)} - \text{تكاليف أخرى مدفوعة}$$

جدول رقم(3-14): حساب قدرة التمويل الذاتي

2015	2014	2013	البيان
66741021,43	101387350,05	(8341202,27)	الفائض الإجمالي للاستغلال
330354883,66	369886078,81	264080426,50	نواتج محصلة
332254490,56	340560595,86	300636891,20	تكاليف مدفوعة
64841414,53	130712833	(44897666,97)	قدرة التمويل الذاتي

المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على وثائق المؤسسة

التحليل: في سنة 2013 قدرة التمويل الذاتي سالبة هذا مايدل على أن المؤسسة لم تعتمد على نفسها في التمويل، أما في سنتي 2014 و 2015 فقدرة التمويل الذاتي موجبة أي أن المؤسسة اعتمدت على أموالها في عملية التمويل

ثانيا: نسبة التمويل الذاتي

تحسب نسبة قدرة التمويل الذاتي حسب العلاقة التالية:

$$\text{نسبة قدرة التمويل الذاتي} = \text{قدرة التمويل الذاتي} \div \text{رقم الأعمال}$$

الجدول رقم(3-15): حساب نسبة قدرة التمويل الذاتي

2015	2014	2013	البيان
64841414,53	130712833	(44897666,97)	قدرة التمويل الذاتي
283977600	366228419,64	304938978,75	رقم الأعمال
0,23	0,36	(0,15)	نسبة قدرة التمويل الذاتي

المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على وثائق المؤسسة

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية والمواد النافعة (وحدة بطحة)

التحليل: نلاحظ أن نسبة قدرة التمويل الذاتي في 2013 سالبة هذا يعني أن المؤسسة لم تعتم على أموالها في عملية التمويل، أما في سنة 2014 و 2015 فقد حققت قدرة التمويل الذاتي نسب 36 % و 23 % من المبيعات على التوالي

المطلب الثاني: حساب نسب المردودية وأثر الرفع المالي.

من أجل معرفة معدلات المردودية التي حققتها المؤسسة نحسب: المردودية التجارية، المردودية الإقتصادية والمردودية المالية.

أولاً: المردودية التجارية

المردودية التجارية = الفائض الإجمالي للإستغلال ÷ رقم الأعمال خارج الرسم

الجدول رقم (3-16): حساب معدلات المردودية التجارية

البيان	2013	2014	2015
الفائض الإجمالي للإستغلال	(8341202,27)	101387350,05	66741021,43
رقم الأعمال	304938978,75	366228419,64	283977600
المردودية التجارية	(0,027)	0.28	0.23

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ في الجدول أن المردودية التجارية في 2013 أقل من الصفر أي أن المؤسسة لم تحقق مردودية تجارية، أما في سنة 2014 المؤسسة قد حققت مردودية تجارية مرتفعة 28%، لكن انخفضت في سنة 2015 إلى 23% و تبقى مردودية تجارية مقبولة.

ثانياً: المردودية الإقتصادية

معدل المردودية الإقتصادية = النتيجة الصافية بعد الضريبة ÷ الأصول الإقتصادية

حيث أن: الأصول الإقتصادية = الأصول الثابتة + احتياج رأس المال العامل

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية والمواد النافعة (وحدة بطحة)

الجدول رقم (3-17): حساب معدلات المردودية الاقتصادية

2015	2014	2013	البيان
22097255,29	53037630,73	(29536948,28)	النتيجة الصافية بعد الضريبة
103948653,37	82420439,20	70025639,50	الأصول الثابتة
91901391,80	12863987,88	51617914,90	احتياج رأس المال العامل
195850045.17	95284427,08	121643554,40	الأصول الاقتصادية
0,11	0,56	(0,24)	معدل المردودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ من الجدول أن معدل المردودية الاقتصادية في سنة 2013 سالبة هذا يعني أن المؤسسة لم تحقق المردودية الاقتصادية، أما في سنة 2014 وسنة 2015 فحققت المؤسسة مردودية اقتصادية موجبة لكن أقل من الواحد هذا يدل على أنها مردودية منخفضة بسبب ارتفاع التكاليف التي تؤدي إلى الانخفاض في النتيجة الصافية أو أن حجم أصول المؤسسة لا تتماشى مع وضعيتها، لذلك يجب على المؤسسة إعادة النظر في طرق التسيير.

ثالثا: المردودية المالية

معدل المردودية المالية = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة

جدول رقم (3-18): حساب معدل المردودية المالية

2015	2014	2013	البيان
22097255,29	53037630,73	(29536948,28)	النتيجة الصافية
112011547,01	58656542,44	56704085,64	الأموال الخاصة
0.19	0.90	(0.52)	معدل المردودية المالية

المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على معلومات المؤسسة

الفصل الثالث:دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية والمواد النافعة (وحدة بطحة)

التحليل: نلاحظ ان معدل المردودية المالية في سنة 2013 أقل من الصفر (سالب) أي أن المؤسسة لم تحقق المردودية المالية أما في سنة 2014 كان معدل المردودية 0.90 أي مردودية مالية مرتفعة لكن في سنة 2015 إنخفضت إلى 0.19 رغم أنها تبقى مردودية مالية مقبولة

رابعا: أثر الرافع

يتم حساب أثر الرافعة كمايلي:

$$\text{الرافعة المالية} = \text{المردودية المالية} - \text{المردودية الإقتصادية}$$

الجدول رقم (3-19): حساب الرافعة المالية

البيان	2013	2014	2015
المردودية المالية	(0.52)	0.90	0.19
المردودية الإقتصادية	(0,24)	0,56	0,11
الرافعة المالية	-	0,34	0,08

المصدر: من إعداد الطلبة إعتماذا على معلومات المؤسسة

التحليل: في سنة 2013 لا يمكن حساب الرافعة المالية بسبب انعدام المردودية المالية والإقتصادية، أما في سنتي 2014 و2015 فنلاحظ أثر المديونية على الاموال الخاصة بنسب 34 % و 7 % على التوالي

المطلب الثالث: تحليل المردودية عن طريق مؤشرات الأداء المالي

في مؤشرات الاداء المالي هناك : نسب الأرباح، نسب النشاط ونسب النمو

أولا: نسب الربحية

لمعرفة مدى فعالية الأستثمارات الخاصة بالمؤسسة والنشاط الذي تمارسه، يتم حساب مدلات أو نسب

الربحية

1- ربحية النشاط (مردودية النشاط):

$$\text{مردودية النشاط} = \text{النتيجة الإجمالية} \div \text{رقم الأعمال السنوي}$$

جدول رقم (3-20): حساب مردودية النشاط

2015	2014	2013	البيان
22097255,29	53037630,73	(29536948,28)	النتيجة الإجمالية
283977600	366228419,64	304938978,75	رقم الأعمال
0,07	0,14	(0,09)	مردودية النشاط

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ أن مردودية النشاط في المؤسسة سنة 2013 سالبة أي أن المبيعات لم تحقق أي ربح

أما في سنة 2014 و 2015 فقد حققت كل دينار مستثمر نسبة 14 % و 07 % من المبيعات

2- نسب ربحية الإستثمارات: وهناك هناك ربحية الأصول و نسبة القوة الإيرادية، وتحسب كما يلي:

$$\text{ربحية الأصول} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\text{القوة الإيرادية} = \frac{\text{الفائض الإجمالي للإستغلال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الجدول رقم (3-21): حساب نسب الربحية الإستثمارات

2015	2014	2013	البيان
22097255,29	53037630,73	(29536948,28)	النتيجة الإجمالية
66741021,43	101387350,05	(8341202,27)	الفائض الإجمالي للإستغلال
283943857,17	257374159,66	227022154,43	مجموع الأصول
0,08	0,20	(0,13)	ربحية الأصول
0,23	0,39	(0,36)	القوة الإيرادية

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معلومات المؤسسة

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية والمواد النافعة (وحدة بطحة)

التحليل: في سنة 2013 المؤسسة لم تحقق أي ربحية في الأصول أو القوة الإردادية، أما في سنة 2014 المؤسسة حققت أصولها نسبة 20% من الأرباح وكانت القوة الإردادية 39%، وفي سنة 2015 المؤسسة حققت أصولها نسبة 08% من الأرباح وكانت القوة الإردادية ب 23%

ثانيا: نسب النشاط

في نسب النشاط نقوم بحساب: معدل دوران الأصول، معدل دوران الأصول الثابتة ومعدل دوران الأصول المتداولة.

1- معدل دوران الأصول:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \text{رقم الأعمال} \div \text{إجمالي الأصول}$$

الجدول رقم (3-22): حساب معدل دوران الأصول

2015	2014	2013	البيان
283977600	366228419,64	304938978,75	رقم الاعمال
283943857,17	257374159,66	227022154,43	إجمالي الأصول
1	1,42	1,34	نسب معدل دوران الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ ان معدل دوران الأصول في سنتي 2013 و 2014 أكبر من الواحد هذا يعني المؤسسة لها كفاءة في استخدام أصولها، في سنة 2015 انخفضت قدرة المؤسسة على إدارة أصولها

2- معدل دوران الأصول الثابتة:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{رقم الأعمال} \div \text{الأصول الثابتة}$$

الجدول رقم (3-23): حساب معدل دوران الأصول الثابتة

2015	2014	2013	البيان
283977600	366228419,64	304938978,75	رقم الأعمال
103948653,37	82420439,20	70025639,50	الأصول الثابتة
2,73	4,44	4,35	معدل دوران الأصول الثابتة

المصدر: من إعداد الطلبة إعتماذا على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ أن في سنة 2013 كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة يحقق 4,35 دينار من المبيعات

وهذا مايدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة

وفي سنة 2014 نلاحظ أن كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة يحقق 4,44 دينار من المبيعات وهذا مايدل

على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة

أما في سنة 2015 فتراجع معدل دوران الأصول الثابتة حيث ان كل دينار مستثمر يحقق 2,73 دينار من

المبيعات وهذا مايدل على انخفاض قدرة المؤسسة في استغلال أصولها

3- معدل دوران الأصول المتداولة:

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال ÷ الأصول المتداولة

الجدول رقم (3-24): حساب معدل دوران الأصول المتداولة

2015	2014	2013	البيان
283977600	366228419,64	304938978,75	رقم الأعمال
179995203,80	174953720,46	156996514,93	الأصول المتداولة
1,58	2,09	1,94	معدل دوران الأصول متداولة

المصدر: من إعداد الطلبة إعتماذا على معلومات المؤسسة

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية والمواد النافعة (وحدة بطحة)

التحليل: نلاحظ في السنوات الثلاث أن معدل دوران الأصول المتداولة 1,94 و 2,09 و 1,57 وهذا ما يدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها المتداولة

ثانيا: نسب النمو

من أجل معرفة التطورات التي حققتها المؤسسة خلال فترات زمنية متتالية، نقوم بحساب نسب نمو المبيعات ونمو الأرباح

$$\text{نمو الأرباح} = (\text{التغير في الأرباح} \div \text{أرباح السنة الماضية}) \times 100$$

الجدول رقم (3-25): حساب نسب نمو المبيعات ونمو الأرباح

2015	2014	البيان
(82250819,64)	61289440,91	التغير في رقم الأعمال
366228419,64	304938978,75	رقم الاعمال السنة الماضية
(30940375,44)	82574579,01	التغير في الأرباح
53037630,73	(29536948,28)	أرباح السنة الماضية
(%22,46)	%20,10	نمو رقم الاعمال
(%58,34)	%27,95	نمو الأرباح

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معلومات المؤسسة

التحليل: نلاحظ في سنة 2014 حققت المؤسسة نمو في رقم الاعمال والأرباح بنسب %20,10 و 27,95 % وهذا يعتبر مؤشر إيجابي للمؤسسة.

أما في 2015 تراجعت رقم اعمال وأرباح المؤسسة بنسب %22,46 و % 58,34 .

خلاصة:

- من أجل تقييم مردودية أي مؤسسة إقتصادية يجب أن نستعين بأدوات التحليل المالي التي لها أهمية كبيرة في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، ومما سبق يمكن أن نستنتج مايلي:
- الشركة الوطنية للمنتجات المنجمية غير حديدية و مواد نافعة هي شركة عمومية ذات أسهم متخصصة في استخراج الحصى.
 - خلال السنوات الثلاث (2013 و 2014 و 2015) المؤسسة حققت توازنا ماليا و خزينة موجبة
 - المؤسسة لها القدرة على سداد إلتزاماتها القصيرة الأجل.
 - إعتمدت المؤسسة في التمويل لسنتي 2014 و 2015 على أموالها الذاتية .
 - المؤسسة حققت مردودية جيدة في سنتي 2014 و 2015، أما في سنة 2013 فلم تحقق المردودية المطلوبة.
 - حققت المؤسسة تطورا في المبيعات والأرباح وهذا مؤشر إيجابي للمؤسسة.
- وعليه وجب على المؤسسة تسديد ديونها في أجال المحددة وتوظيف الأموال المعطلة من أجل الحصول على الأرباح والعوائد، وعلى المؤسسة أن تقوم بإستغلال أصولها أكثر كفاءة من أجل تحقيق مردودية أفضل .

يعتبر التحليل المالي ضروريا لتشخيص السياسة المالية المتبعة في المؤسسات الاقتصادية، ويجب الإلتباه للنقاط الحساسة التي تستوجب دراسة جيدة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، فعملية التحليل المالي يسعى من خلالها المسير الكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومساعدتها من أجل تفادي هذه الأسباب مستقبلا من خلال قراراته، وبما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في المردودية لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه اهتمامهم مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية، انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية.

وقد حاولنا من خلال تناولنا لموضوع آليات التحليل المالي في تحديد المردودية وتطويرها في المؤسسات الاقتصادية معالجة الإشكالية التي تدور حول مدى فعالية استخدام آليات التحليل المالي في تقييم المردودية والتي تعتبر مؤشرا مهما يعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

أما في الفصل التطبيقي فقد تناولنا فيه تشخيص الوضعية المالية لوحدة بطحة لإنتاج الحصى انطلاقا من الميزانية وجدول حسابات النتائج، وبعد ذلك قمنا بدراسة تحليلية للمردودية المؤسسة.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها حول هذا الموضوع وفي وحدة بطحي نستخلص بعض النتائج:

1- النتائج النظرية:

- التحليل المالي هو أداة لمعرفة وتقييم أداء المالي للمؤسسة وإعطاء خطط مستقبلية عن طريق مجموعة من القرارات؛

- تتمثل أهداف التحليل المالي في تقييم الوضع المالي للمؤسسة وذلك لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف؛

- الوظيفة الأساسية للتحليل المالي هي توجيه المستثمرين لإتخاذ أفضل القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح؛

- أساليب التحليل المالي تتمثل في أسلوب التحليل المقارن وأسلوب النسب المالية؛

- يمر التحليل المالي بعدة مراحل انطلاقاً من مرحلة الإعداد والتحضير ووصولاً إلى مرحلة الإستنتاجات والتوصيات ليستفيد منها مجموعة من الأطراف والمتعاملون في التحليل؛
- تتمثل القوائم المالية في الميزانية المحاسبية والميزانية المالية وكذلك جدول حسابات النتائج؛
- المردودية هي عملية مقارنة النتائج والأرباح التي حققتها المؤسسة بالوسائل والإمكانات المستعملة وهناك مردودية تجارية، مردودية اقتصادية ومردودية مالية؛
- هناك مجموعة من العوامل تؤثر على المردودية سواء كان ذلك إيجابياً أو سلبياً، ويمكن هذه العوامل تكون داخلية في المؤسسة، ويمكن أن تكون خارجية ليست تحت سيطرة المؤسسة.

2- نتائج الدراسة الميدانية:

- من خلال إسقاط الدراسة النظرية على وحدة بطحة توصلنا إلى مجموعة من الإستنتاجات، أهمها:
- وحدة بطحة هي مؤسسة متخصصة في الإستغلال المنجمي لإستخراج مادة الحصى، ولقد بدأت هذه المؤسسة في سنة 2012؛
- حسب القوائم المالية فإن المؤسسة لم تحقق الربح في سنة 2013 ولكن تداركت الأمر في سنتي 2014 و2015 وحققت الربح؛
- المؤسسة حققت التوازن في الهيكل المالي خلال السنوات الثلاث وكذلك احتياجات التمويل للمؤسسة أكبر من مواردها، أما الخزينة فقد كانت موجبة خلال هاته السنوات؛
- المؤسسة لها قدرة على تحويل الأصول إلى سيولة نقدية، كما لها القدرة على تسديد التزاماتها؛
- المؤسسة لم توفر الأمان لأصحاب القروض، كما أنها لم تعتمد على الغير في تمويل أصولها؛
- في سنتي 2014 و2015 اعتمدت المؤسسة على أموالها في عملية التمويل عكس سنة 2013؛
- في سنة 2013 لم تحقق المؤسسة أي مردودية، لكن في سنتي 2014 و2015 حققت مردودية لا بأس بها سواء المردودية التجارية أو الإقتصادية أو المالية؛

- على العموم تعتبر سنة 2014 هي الأفضل، وفيها حققت المردودية المطلوبة.

3- نتائج اختبار الفرضيات:

- التحليل المالي هو عملية منظمة يقوم بها المحلل المالي باستخدام مجموعة الطرق والأساليب من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ قرارات مناسبة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- المردودية هي مقارنة النتائج والأرباح المتحصل عليها بالإمكانات المستعملة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- يتم تقييم مردودية المؤسسة عن طريق النسب المالية التي تستخدم في التحليل المالي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

4- توصيات البحث:

من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:

- بما أن للمؤسسة أموال معطلة، ننصح مسؤولي هذه المؤسسة بتوظيف هذه الأموال عن طريق استثمارها للحصول على أرباح في المستقبل .

- المؤسسة لها سيولة جيدة، فيجب عليها تسديد ديونها والتزاماتها في الأجل المحددة.

- تطوير مردودية المؤسسة عن طريق الإستغلال الأمثل للنشاط المؤسسة والأصول المستعملة وكذلك الموارد المالية.

بالإضافة إلى هذا نقترح على المؤسسة الإهتمام أكثر بالتحليل المالي لما له أهمية في معرفة مكانة المؤسسة، و العمل على مقارنة نتائج التحليل المالي للمؤسسة بمؤسسات أخرى مماثلة، ومن ثم العمل على تحسين مردوديتها، التعاقد مع زبائن متمثلة في شركات وذلك من أجل ضمان بيع منتجاتها.

5- أفاق الدراسة:

في الأخير يمكن القول أن التحليل المالي يشمل جوانب عديدة فهو لا ينحصر فقط في تحليل النسب المالية والتحليل المقارن وتحليل المردودية، وعلى هذا الأساس نأمل أن يكون لهذا البحث قد فتحنا مجالاً للقيام بدراسات أخرى أوسع.

صياغة الدراسة بأسلوب آخر وهو دور التحليل المالي في معرفة أرباح المؤسسة، معالجة موضوع أثر التحليل المالي في تحليل سيولة المؤسسة الاقتصادية .

الفهرس

المقدمة العامة

الفصل الأول

الإطار النظري للتحليل المالي

الفصل الثاني

قواعد التحليل المالي في تدبير

مردودية المؤسسة

الفصل الثالث

دراسة حالة المؤسسة الوطنية
للمنتجات المنجمية غير الحديدية
والمواد النافعة (وحدة بطحة)

المخاتمة العامة

المراجع

الملاحق

المراجع:

أولاً: الكتب

- 1- أمين سيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية، الطبعة الأولى
الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2008
- 2- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع
عمان، الأردن، 2008
- 3- خالد أحمد فرحان ورائد عبد الخالق عبد الله، مدخل إلى الأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار
الأيتم للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013
- 4- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر
2013
- 5- شعيب شنوف، التحليل المالي طبقا لمعايير الدويلة للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار
زهرا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012
- 6- عاصف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، إسكندرية، مصر، 2008
- 7- عبد الله ابراهيم نزال، الإدارة المالية العامة والمالية الدولية، مؤسسة النشر والتوزيع، عمان،
الأردن 2014
- 8- عبد الناصر ابراهيم نور، حسام الدين مصطفى الخدّاش، وليد زكريا صيام، أصول المحاسبة
المالية، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010
- 9- عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، الإتجاهات الحديثة للتحليل المالي والإئتماني الأساليب
والأدوات والإستخدامات العلمية، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان
الأردن 2008

- 10- فارس ناصيف وغسان سالم طالب، مبادئ المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2012
- 11- قاسم محسن الحبيطي وزياد هاشم يحي، تحليل ومناقشة القوائم المالية، الطبعة الأولى، شركة الشريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، صيدا بيروت، لبنان، 2011
- 12- مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، عمان، الأردن، 2006
- 13- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012
- 14- محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر رياض، المملكة العربية السعودية، 2009
- 15- محمد مطر، الإتجاهات الحديثة للتحليل المالي والإئتماني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2006
- 16- محمد مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009
- 17- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008
- 18- نضال محمود الرمحي، المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان الأردن، 2013

ثانيا: المجالات

- 1- عبد العزيز عبدوس، سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في تحسين الإنتاجية في المؤسسات الجزائرية كمؤشر تنافسية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 3، جامعة بشار، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013

ثالثنا: الأطروحات والمذكرات

أ- الأطروحات:

1- محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016

ب- رسائل ماجستير:

1- بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم أداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية 2008-2009

2- بوطنان حنان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت بسكيكدة، 2007-2008

3- الجوزي غنية، أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطورها، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011-2012

4- عكوش محمد أمين، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011

5- فضيل لحسن، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي، رسالة ماجستير جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010-2011

6- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير جامعة منتوري بقسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010-2011

7- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2014-2015

ج- المذكرات:

- 1- أوراغ خولة، مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ قرارات مالية، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بيسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016
- 2- دغوم عبد الرحمان، دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية، مذكرة ماستر، جامعة قسدي مرباح بورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2015-2016
- 3- صخري جمال، التحليل المالي كأداة لإتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر مذكرة ماستر، جامعة قسدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2013-2014
- 4- صفاء الغول، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة في مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " نموذجاً"، مذكرة ماستر، جامعة قسدي مرباح بورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2013-2014
- 5- طير الويزة وصايغي باهية فريال، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة ماستر جامعة العقيد أكلي أولحاج بالبويرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2014-2015
- 6- ماجي مرصلي، أثر استخدام رافعتي التشغيل والمالية في تخطيط ربحية المشاريع الإستثمارية مذكرة ماستر، جامعة د.طاهر مولاي بسعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2016-2017
- 7- مبروكة هاجر بن عشوش، أثر التمويل الذاتي على النمو الداخلي للمؤسسات الاقتصادية مذكرة ماستر، جامعة قسدي مرباح بورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013-2014

- 8- محفوظ فاطمة، أثر السياسة المالية على سلوك بعض المتغيرات الإقتصاد الكلي الجزائري
مذكرة ماستر، جامعة أكلي أولحاج بالبويرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
2015-2014
- 9- محمد بن عمر، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة
ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،
2015-2014
- 10- محمد هشام بوبلال، أثر التمويل بالسندات على مردودية المؤسسة الإقتصادية، مذكرة
ماستر، جامعة قصدي مرباح بورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013-
2014
- 11- مشحود فاطمة، أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المردودية المالية الإقتصادية، مذكرة
ماستر جامعة 20 أوت سكيكدة، 2015-2014
- 12- مغريش هارون، دور المراجعة الداخلية في تحسين المردودية المالية في المؤسسة الإقتصادية
مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بيسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
2013-2012
- 13- ميلودة ميلي، أثر الرفع المالي على مردودية الأموال الخاصة ودرجة المخاطرة، مذكرة ماستر
جامعة قصدي مرباح بورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2013

رابعا: الجرائد

- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 المؤرخ يوم الأربعاء 25 مارس 2009

BILAN (ACTIF)					
LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET N-1
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		49 140,00	49 140,00		
Immobilisations corporelles					
Terrains		8 082 600,00		8082600	8082600
Bâtiments		52 425 896,47	32 697 482,47	19 728 414,00	19 181 901,16
Autres immobilisations corporelles		300 218 933,06	268 866 261,55	31 352 671,51	42 761 131,34
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		8 702 711,00		8702711	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					7
Prêts et autres actifs financiers non courants		14 554 042,69	0,00	145 554 042,69	
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		384 033 323,22	301 612 884,02	82 420 439,20	70 025 639,50
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		62 877 897,29	348 727,97	62 529 169,32	68 406 843,56
Créances et emplois assimilés					
Clients		59 913 504,41	5 475 600,00	54 437 904,41	60 399 609,41
Autres débiteurs		1 018 542,37	0,00	1 018 542,37	1 192 712,22
Impôts et assimilés			0,00		
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		56 968 104,36	0,00	56 968 104,36	26 997 349,74
TOTAL ACTIF COURANT		180 778 048,43	5 824 327,97	174 953 720,46	156 996 514,93
TOTAL GENERAL ACTIF		564 811 371,65	307 437 211,99	257 374 159,66	227 022 154,43

ENOF BATHA

31,Rue Mohamed HATTAB BELFORT
N° D'IDENTIFICATION:098316130011447

الملحق رقم 2

EDITION DU:

EXERCICE: 01/01/2014 AU 31/12/2014

PERIODE DU: 01/01/2014 AU 31/12/2014

BILAN (PASSIF)			
LIBELLE	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		53 037 630,73	-43 001 015,20
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Comptes de liaison		5 618 911,71	99 705 100,84
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		58 656 542,44	56 704 085,64
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		93 595 989,00	91 936 818,50
TOTAL II		93 595 989,00	91 936 818,50
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		88 680 649,93	58 043 573,35
Impôts		10 341 832,18	13 581 966,62
Autres dettes		6 099 146,11	6 755 710,32
Trésorerie passif			
TOTAL III		105 121 628,22	78 381 250,29
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		257 374 159,66	227 022 154,43

**ENOF
SPA**ENTREPRISE NATIONALE DES PRODUITS MINIERES NON-FERREUX ET DES SUBSTANCES UTILES
SPA au Capital Social de 1 100 000 000 Dinars Algériens**ENOF BATHA**EXERCICE: 01/01/2014 AU 31/12/2014
PERIODE DU: 01/01/2014 AU 31/12/2014

COMPTE DE RESULTAT /NATURE			
LIBELLE	NOTE	N	N-1
		0,00	0,00
		0,00	0,00
Ventes et produits annexes		366 228 419,64	304 938 978,75
Variation stocks produits finis et en cours		21 548 144,92	58 393 030,31
Production immobilisée		10 504 623,27	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		355 184 897,99	246 545 948,44
Achats consommés		48 092 721,68	53 322 392,01
Services extérieurs et autres consommations		57 571 539,50	41 615 387,95
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		105 664 261,18	94 937 779,96
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		249 520 636,81	151 608 168,48
Charges de personnel		145 342 199,08	152 397 576,63
Impôts, taxes et versements assimilés		2 791 087,68	7 551 794,12
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		101 387 350,05	8 341 202,27
Autres produits opérationnels		7 350 590,41	118 231,67
Autres charges opérationnelles		31 062 739,19	7 137 748,09
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		24 637 570,54	31 474 244,31
Reprise sur pertes de valeur et provisions		0,00	17 298 014,72
V- RESULTAT OPERATIONNEL		53 037 630,73	29 536 948,28
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		0,00	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		53 037 630,73	29 536 948,28
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		0,00	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		0,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		362 535 488,40	263 962 194,83
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		309 497 857,67	293 499 143,11
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		53 037 630,73	29 536 948,28
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		53 037 630,73	29 536 948,28
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		53 037 630,73	29 536 948,28

ENOF BATHA31,Rue Mohamed HATTAB BELFORT
N° D'IDENTIFICATION:098316130011447EDITION DU: الملحق رقم 4
EXERCICE: 01/01/2015 AU 31/12/2015
PERIODE DU: 01/01/2015 AU 31/12/2015

BILAN (ACTIF)					
LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET N-1
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		49 140,00	49 140,00		
Immobilisations corporelles					
Terrains		8 082 600,00		8 082 600,00	8 082 600,00
Bâtiments		50 852 868,65	33 190 576,92	17 662 291,73	19 728 414,00
Autres immobilisations corporelles		307 541 436,45	273 739 630,00	33 801 806,45	31 352 671,51
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		28 059 275,60		28 059 275,60	8 702 711,00
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		16 342 680,19	0,00	16 342 680,19	14 554 042,69
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		410 928 000,89	306 979 346,92	103 948 653,97	82 420 439,20
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		79 316 178,27	348 727,97	78 967 450,30	62 529 169,32
Créances et emplois assimilés					
Clients		97 427 304,41	5 475 600,00	91 951 704,41	54 437 904,41
Autres débiteurs		832 135,83	0,00	832 135,83	1 018 542,37
Impôts et assimilés		871 292,64	0,00	871 292,64	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		7 372 620,62	0,00	7 372 620,62	56 968 104,36
TOTAL ACTIF COURANT		185 819 531,77	5 824 327,97	179 995 203,80	174 953 720,46
TOTAL GENERAL ACTIF		596 747 532,66	312 803 674,89	283 943 857,77	257 374 159,66

ENOF BATHA

31,Rue Mohamed HATTAB BELFORT
N° D'IDENTIFICATION:098316130011447

EDITION DU:

EXERCICE: 01/01/2015 AU 31/12/2015

PERIODE DU: 01/01/2015 AU 31/12/2015

الملحق رقم 5

BILAN (PASSIF)			
LIBELLE	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		2 212 225,29	53 037 630,73
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Comptes de liaison		89 889 291,72	5 618 911,71
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		112 011 547,01	58 656 542,44
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		91 211 119,38	93 595 989,00
TOTAL II		91 211 119,38	93 595 989,00
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		67 778 788,68	88 680 649,93
Impôts		5 669 100,32	10 341 832,18
Autres dettes		7 273 302,38	6 099 146,11
Trésorerie passif			
TOTAL III		80 721 191,38	105 121 628,22
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		283 943 857,77	257 374 159,66


ENOF BATHA

 EXERCICE: 01/01/2015 AU 31/12/2015
 PERIODE DU: 01/01/2015 AU 31/12/2015

COMPTE DE RESULTAT /NATURE			
LIBELLE	NOTE	N	N-1
		0,00	0,00
		0,00	0,00
Ventes et produits annexes		283 977 600,00	366 228 419,64
Variation stocks produits finis et en cours		5 629 590,86	21 548 144,92
Production immobilisée		19 356 564,60	10 504 623,27
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		308 963 755,46	355 184 897,99
Achats consommés		55 156 441,87	48 092 721,68
Services extérieurs et autres consommations		42 811 741,68	57 571 539,50
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		97 968 183,55	105 664 261,18
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		210 995 571,91	249 520 636,81
Charges de personnel		138 591 500,31	145 342 199,08
Impôts, taxes et versements assimilés		5 663 050,17	2 791 087,68
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		66 741 021,43	101 387 350,05
Autres produits opérationnels		9 378 244,79	7 350 590,41
Autres charges opérationnelles		33 375 107,01	31 062 739,19
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		23 281 542,54	24 637 570,54
Reprise sur pertes de valeur et provisions		2 634 638,62	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		22 097 255,29	53 037 630,73
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		0,00	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		22 097 255,29	53 037 630,73
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		0,00	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		0,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		320 976 638,87	362 535 488,40
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		298 879 383,58	309 497 857,67
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		22 097 255,29	53 037 630,73
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		22 097 255,29	53 037 630,73
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		22 097 255,29	53 037 630,73